

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ هَذِهِ الْمِثْقَالَيْنِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْدِينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورَةِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مَعَ

أَحْسَنُ الْحَوَاشِي

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَوِيُّ

“أَمَّا الْمَخْتَصَرُ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ الْمَعْرُوفِ بِأُصُولِ الشَّاشِي
الْمُتَدَوِّلِ فِي زَمَانِنَا... فَذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشْفَانِ اسْمَهُ الْخَمْسِينَ
وَأَنَّهُ لِنِظَامِ الْإِذَايَةِ الشَّاشِي قِيلَ كَانَ مِنْ الْمُصَنِّفِ بِمَا صُلِفَ
خَمْسِينَ سَنَةً فَيَسْمَاهُ بِهِ”



سلسلہ مطبوعات - ۰۳۶

فَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْبَيْتِ الْمُبِينِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْدِّينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورِ بِهِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مع

أَسْنُ الْحَوَاشِي

قال العلامة اللكنوي

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسين“ وأنه لنظام الدين الشاشي قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسين سنة فيتمه به“

الميزان ناشران و تاجران كُتُب
الكریم مارکیٹ اُردو بازار لاہور پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المحشي العلامة عوفية الخا ص العام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع ارباب الفضال محسبوا القرآن أعلم علماء الزمان مولنا الحافظ محمد بركات الله
 سلمه الله ابقاه ابن الحق الجليل المدقق النبيل مولنا الحافظ محمد احمد الله بن امام الرياضيين سابق المتقدمين
 بحل العلوم والجاه مولنا المفتي محمد نعمت الله بن سندا الفضلاء سيد العرفاء لك هوية مزايات الله مولنا المفتي
 محمد نوح الله بن اشر العلوم الخفي الجلي مولنا المفتي محمد ولي (اخر المشهور في الزمان الملا محمد حسن) بن اصابية
 الهك القاضى غلام مصطفى بن الفاضل الاشرش الملا محمد سعد اكبر بناء سلطان المحققين بهان
 المذققين الملا محمد قطب الدين الشهيد الهك نسبة الى سمي الى بالكسر المتوفى سنة ثلث و مائة الف ابن مولنا
 عبد الحليم بن مولنا عبد الكريم بن شيخ الاسلام مولنا احمد بن قدة العظماء حافظ الدين محمد اللاهوتي مولنا
 منشأ ابن الشيخ فضل الله بن الشيخ في الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصاري الهروي
 ابن مولنا اسمعيل بن مولنا اسحق بن مولنا دود بن مولنا عزيز الدين بن مولنا اجمال الدين بن خواجه وسيد
 ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معز الدين بن خواجه حبيب الله بن خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين
 ابن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمد بن ايوب بن جابر بن
 مقرئ لباري عبد الله الانصاري بن ابي منصور محمد بن ابي معاذ بن محمد بن احمد بن علي بن جعفر بن منصور بن سينا
 ابي ايوب الانصاري صاحب سوال الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبه من جهة الاب واقام من جهة الام فهو ابن بنت الفضل
 الكامل العالم العادل مولنا محمد عظيم الله بن صاحب علم والجاه مولنا المفتي محمد حفيظ الله بن زبدة
 العرفاء في عصره عمدة العلماء في دهره مولنا حبيب الله بن مولنا محمد الله بن مولنا احمد عبد الحق بن الملا
 محمد سعيد و سبط بناء مولنا قطب الدين الشهيد الهك الى اخوة ولادته في شعبان سنة ثمان وتسعين بعد الف
 والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والقبلة في الوطن المشتهر بكنو بفتح اللام وسكون الكاف فقه النون
 واخره واوساكنة بلدة عظيمة من بلاد الهند اقلته القرآن عند من له فضل من الله ذي الجود والجاه عنه الملا
 محمد فضل الله رحمه الله من الجنة اعلاها اعطاء تبراكا و يتناثر شرع في قراءة القرآن فحمة وقا بعض الكتب
 الهندية ثم شرع في تفصيل الانكليزية على فوق عمارة ابناء عصره قد كان عمه المذكور يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولم يلتفت
 احد الى قوله ما عمل عليه لكونه ضروريا للعيشة الدنيوية فاذا ندم على ما ذهب بصورها فاعالجها اطباء وعجرا و
 تيقنوا انه قد اال بصورها فلا يعنى ولا ينفع الدواء فانكر اعلاجه فقال عمه المذكور لا يبقا تترك اللسان الانكليزية

وتعهد لحفظ القرآن فيبدأ أن شاء الله تعالى فقبل بية ذلك فشفاه الله تعالى بكره موته وفضله فاشتغل في حفظ القرآن وختمه في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفقيه مولانا محمد فيهم الله رحمته بعضها على الخية لا كبر في المقام الجليل إلا فخر الذي لا تعد مناقبه ولا تحصر شئنا وأبي مولانا محمد عظم الله مداه بعضه على الخية عالم العلوم العربية واقفاً لا ساهلاً لا الهية الحافظ العالم الشيخ محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجاري اشتغل في التفرغ الفارسي عند خوجه عزير الدين اللكنوي وفي التفرغ الهندية عند مولانا محمد نعام الله بن العالم النبيل الفاضل الجليل مولانا ولي الله رحمته الله فترك على نزع عند الشيخ أمير احمد الينائي اللكنوي قد اعطاه الله فهماً لطيفاً وعقلاً سليماً خصوصاً في علم الادب فترتب ديوانين في الهندية وتلمن عليه في التفرغ كثير من الرجال فلما توجه الى التصنيف التأليف حرق يوانيه اعرض عنه لانه يرى للعلماء ولا نه جاء منعه في الحديث لما فيه من الكذب بل جاء في القرآن الشعر ويتبعهم الغاؤون وعلوم العلوم العربية لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المدرسة النظامية الواقعة في طر العلم والعمل فونكي محل وايضاً تلمن عليه في العلوم الفارسية جماعة لا تعد لا تحصر وبائع على يد اخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قدس الله سرهم واقعة البيعة التي تمس من مولانا محمد عبد الوهاب للبيعة فاجاب بان كفاك خلوص قلبك لا حاجة لك الى البيعة فسكت بعد زمان ارتحل مولانا الممدوح من هذا الدار الى دار الآخرة فوالله الملا في المنام بعد زمان كان ذهب الى حقيقة مولانا انوار الحق ليحضر في حرم من الاكابر في الباب مغلقاً والناس مجتمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فزاد الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس في المسجد حذاء المقبرة فذهب اليه سلم عليه فضحك اعطاه ظراً فاملا من الحلوى فاخذ الملا وذهب به الى المقبرة واكلمه فاذن انبه عن المنام وجد نفسه في مقامه فلما اصبح كتب لرويا الى ابنه الاصغر قد كان ابناً هماً في مثل المنوكة فاجاب بان الملا من المبايعه في سلسلته ما اني فلا اعلم كيف يكون هذا وان قد سدت باب المبايعه فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا محمد عبد الرؤف اغشى بضعاً بعدة فذهب اليه بانسه اقام هناك وذهب الملا لا عتياه فقال للملا للبيعة على يد فبايع الملا ورجال اخرين على يد وقاسم الحلوى من عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادة والچشتية والسهر خرية والمصافحة وله اسانيد كثيرة من كالا وائل السلسلات كلهم مذكور في الباقيات الصالحات لا زال مفيداً مفيضاً راغباً الى الثواب العارف لربانية والفيوضات الرحمانية فبعد ان شغل مرشد الملا في المنام ان الملا محمد عبد الوهاب يقول له لم لا تذهب للحج فقال لا يستطيع ان اذهب فقال اذهب واذهب عن اجير قل قولي هذا للملا عبد الباري سلم فلما ذكر الرويا فقال الملا من تجد يد البيعة في السلسلة القادة واجاه السلسلة الجشتية فجد الملا البيعة على وجه حصل من اجاه تام ومعه ذلك ولم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتناباً

عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها الحقيقة المنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبى التعليق
 الاسعد على حاشيته للسيد رفيع الاشتباه عن شرح السلم لمحمد الله وتحقيق الاقن على شرح السلم
 الاحسن واصعدا الفهم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبيد وتوحي المصباح على مراح
 الارواح والترتيب القيومى على شرح الجاهى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب ارشاد الطلاب على النون
 الصفا وازالة الخفا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى فى تشرىح الحسامى خلعت حمانى فى احوال المشيخ الجيكانى
 وبكاء العينين فى شهادة الحسين واثار الاقنية ترجمة تذكرة الاوليا وقرارة الواعظين ترجمة درة الناصحين
 ومنية الراغبين ترجمة غية الطالبين واثار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم
 الثبوت واحسن الحواشى على اصول لثاشى واثارها العبد ترجمة جواهر الخمسة وتسجسة
 فصول الحكم ورسالة فى ولادة النبى ورسالة فى احوال الخلفاء الراشدين وله حواشى عديدة
 على اكثر الكتب منها پنج گنج والزيادة والزنجانى وصوف مير والضرير والكبرى والتهذيب وشرح التهذيب
 ومختصر الميزان لثاشى خوجى قال اقول وغنية المستملى والقدرى وشرح الاسباب والعلامات
 ومختصر المعانى وتفتحة اليمين وله شرح كبير للفصول الكبرى حاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها
 خوفا لا لطالب اكثرها طبع مرة بعد اخرى تصانيفه دالة على تجوعه له تقاربط على اكثر الكتب العربية
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد هم تزوج اول بنت الشيخ فلا حسين الصديق من شيوخه كنو
 فى الربيع الثانى سنة ١٠٢٢ هـ فمات بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٢ هـ فبعث فاتها تزوج بنت
 القاضى محمد حسن السها لوى الانصارى من نسله يتصل من نسب الملا بعدا شهيدا السها لوى له
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب الالفاء ورزقه الله
 علما نافعا وفهما كاملا ويكون مثل اجداده الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر
 ما بعدهم اللهم آمين ثم آمين له اخلاق مرضية وافعال حسنة منها التوسط فى ملابسة
 وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرويا الصادقة وعدم اضاءة
 الزمان فى الملاهى والتواضع للتواضعين وخدمة الاعزة
 وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق
 المقام فى توصيفه ومع ذلك قد طال
 وما حرت فى شانه قليل عما هو فى ذاته

حقه حق عبد الله محمد عن الله عفا الله انصاى للكنى الفركى لست الله نوبه الخ

الكتاب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعزّى منزلة المؤمنين بكم خطابه ورفع درجة
العالمين بمعاني كتابه وخصّ المستنطين منهم بمنزلة الأصابة
وتوابه الصلوة على النبي واصحابه السلام على أبي حنيفة وأصحابه
ولبعد فان أصول لفقه أربعة كتاب الله تعالى وسنة
رسوله واجماع الامة والقياس فلا بد من البحث في كل واحد
من هذه الأقسام ليعلم بذلك طريق خروجه الأحكام
التي

في كتاب الله تعالى **فصل في الخاص والعام** فالخاص لفظ ^{الم} وضع
 المعنى ^{فرد} معلوم أو شئ معلوم على أنه ^{فرد} تفرّد كقولنا في تخصيص الفرد ^{فرد} فرداً

بحث
لئون اصول الفقه
الاربعة



بعض

الحمد لله الذي جعل

اصول الشفاء

عبد السلام الشریف

کونین انٹرنیٹ اون لائن اولیٰ
از رسول موبائل و شانی
سوالا جواب

ہو گئے ہیں۔ ان کیونکہ قطعیت وہ
کیونکہ قطعیت وہ

116

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الأول

٤

الكتاب

قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم خاص في التقدير الشرعي
فلا يترك العمل به باعتبار أنه عقد مالي فيعتبر بالعقد المالي فيكون
تقدير المال فيه مكملاً إلى رأي الزوجين كما ذكره الشافعي وقيل
على هذا أن الفلأ لنقل لعبادة أفضل من الاشتغال بالنكاح وإباح
أبطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جمع وتفرق وإباح إرسال
الثلث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلاً للمفسخ بالخلع لذلك
قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره خاص في وجوب النكاح من المرأة
فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه
الخلع في حل النكح ونزوم المهر والنفقة والسكنى ووجوب
الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذهب إليه قدامه
بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام فنوعان عام خاص
عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم يخص عنه
شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا
إذا قطع يد السارق بعد أهلك المسرقة عنده لا يجب عليه

بحث
تقسيم العام الى
قسمين

قوله تعالى ولا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه الخلع في حل النكح
ونزوم المهر والنفقة والسكنى ووجوب الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث
على ما ذهب إليه قدامه بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام
فنوعان عام خاص عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم
يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا
قلنا إذا قطع يد السارق بعد أهلك المسرقة عنده لا يجب عليه
قوله تعالى ولا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام أي امرأة نكحت
نفسها بغير إذن ولها فأنكحها باطل باطل ويتفرع منه الخلع في حل النكح
ونزوم المهر والنفقة والسكنى ووجوب الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث
على ما ذهب إليه قدامه بخلاف ما اختاره المتأخرون فهم أما العام
فنوعان عام خاص عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم
يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا
قلنا إذا قطع يد السارق بعد أهلك المسرقة عنده لا يجب عليه

قوله تعالى **وَأَمَّا الْعَامُّ الَّذِي خِصَّ عَنْهُ** البعض فحكمه بحكم العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص من بعض ما معلوما على الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

الاصل الاول ٩ الكتاب

وكذلك قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي أَخْرَجْنَا مِنْهَا الْبَاطِلَ** حرمه نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا الصداق ولا الاملاحة ولا املا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما فقدر الخبر واما العام الذي خِصَّ عنه البعض فحكمه بحكم العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص من بعض ما معلوما على الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

بحث العام المخصوص منه البعض

قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي أَخْرَجْنَا مِنْهَا الْبَاطِلَ** حرمه نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا الصداق ولا الاملاحة ولا املا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما فقدر الخبر واما العام الذي خِصَّ عنه البعض فحكمه بحكم العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص من بعض ما معلوما على الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

قوله تعالى **وَأَمَّا تِلْكَ الْأُمُورُ الَّتِي أَخْرَجْنَا مِنْهَا الْبَاطِلَ** حرمه نكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا الصداق ولا الاملاحة ولا املا فجتان فلم يكن التوفيق بينهما فقدر الخبر واما العام الذي خِصَّ عنه البعض فحكمه بحكم العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به ونماذج ذلك ان المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو اخرج بعضا فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين فجاز ان يكون باقيا تحت حكم العام جاز ان يكون داخل تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل الخصوص تزحج جانب تخصيصه وان كان المخصص من بعض ما معلوما على الجملة جاز ان يكون معلوما بعلية موجبة وهذا المعين فاذا قام الدليل الشرعي على وجوب تلك العلة في غير هذا الفرع المعين تزحج جهة تخصيصه فيعمل مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق والمقيّد هـ صاحبنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى

الأصل الأول ١١ الكتاب

في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل الخبر
على وجه لا يعبر به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا لحكم الكتاب
والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران
وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى
التي هو عدم مطلق الماء وهذا قد هي ماء مطلقا فان قيل الاضافة
ما ازال عنه اسم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان
شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج
حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وامثاله وخرج عن هذه
القضية الماء القيس قوله تعالى ولكن تريد لي طهر كره والنجس لا يفيد
الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحديث شرط لوجوب الوضوء
فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحديث محال قال ابن حنيفة
رضي الله عنه المظاهر اذا جامع امرأته في خلل الاطعام يستأنف
الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم
المسئس بالقياس على الصوم بل لمطلق يجري على الطلقة المقيد
على تعييده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار اليمين

بحث

اجزاء التوضي بماء الزعفران

وامثاله

الركوع في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل الخبر على وجه لا يعبر به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا لحكم الكتاب والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى التي هو عدم مطلق الماء وهذا قد هي ماء مطلقا فان قيل الاضافة ما ازال عنه اسم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وامثاله وخرج عن هذه القضية الماء القيس قوله تعالى ولكن تريد لي طهر كره والنجس لا يفيد الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحديث شرط لوجوب الوضوء فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحديث محال قال ابن حنيفة رضي الله عنه المظاهر اذا جامع امرأته في خلل الاطعام يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم المسئس بالقياس على الصوم بل لمطلق يجري على الطلقة المقيد على تعييده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار اليمين

الركوع في معنى الركوع فلا زاد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يجعل الخبر على وجه لا يعبر به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا لحكم الكتاب والتعديل واجب بحكم الخبر وعلى هذا قلنا يجب التوضي بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير واحد وصاف لأن شرط المصير إلى التي هو عدم مطلق الماء وهذا قد هي ماء مطلقا فان قيل الاضافة ما ازال عنه اسم الماء بل قوته فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء قيلا لهذا المطلق به يخرج حكم ماء الزعفران الصابون والاشنان وامثاله وخرج عن هذه القضية الماء القيس قوله تعالى ولكن تريد لي طهر كره والنجس لا يفيد الطهارة وبهذا لا شائخ علمن الحديث شرط لوجوب الوضوء فان تحصيل الطهارة بثلاث وجوه الحديث محال قال ابن حنيفة رضي الله عنه المظاهر اذا جامع امرأته في خلل الاطعام يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا زاد عليه شرط عدم المسئس بالقياس على الصوم بل لمطلق يجري على الطلقة المقيد على تعييده وكذلك قلنا الوقبة في كفارة الظهار اليمين

[illegible]

سقط اعتبار ارادة غيره ولهذا اجمع العلماء رحمهم الله تعالى
على ان لفظ القراء المذكور في كتاب الله تعالى محمول على الحيض
كما هو من ههنا وعلى الظاهر كما هو مذهب الشافعي وقال محمد
اذا اوصى لمولى بنى فلا بنى فلا بنى من مولى من مولى من اسفل
فما تبطل الوصية في حق الفريقين لاستحالة الجمع بينهما وعدم الرجحان
وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجتي انت على مثل امي لا يكون مظاهرا لان
اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة فلا يثبت جهة الحمة الا بالنسبة
وعلى هذا قلنا لا يجب للنظير في جزاء الصيد لقوله تعالى فجزأه مثلها
قتل من النعم لان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة
وقد اريد المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحمار العصفور
بالإتفاق فلا يزداد المثل من حيث الصورة اذ لا معنى للمشارك اذ لا يسقط
اعتبار الصورة لاستحالة الجمع فلو اخرج بعض جوه المشترك بغالب الرأي
يصير موقولا وحكمه الموقول وجوب العلل مع احتمال الخطاء ومثله
في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد المثل ذلك
بطريق التاويل لو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل الآراء

المشترك والموقول

منه في قوله تعالى فجزأه مثلها
فما تبطل الوصية في حق الفريقين
وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجتي
اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة
وعلى هذا قلنا لا يجب للنظير
قتل من النعم لان المثل مشترك
وقد اريد المثل من حيث المعنى
بالإتفاق فلا يزداد المثل من حيث
اعتبار الصورة لاستحالة الجمع
يصير موقولا وحكمه الموقول
في الحكميات ما قلنا اذا اطلق
بطريق التاويل لو كانت النقود
منه في قوله تعالى فجزأه مثلها
فما تبطل الوصية في حق الفريقين
وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجتي
اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة
وعلى هذا قلنا لا يجب للنظير
قتل من النعم لان المثل مشترك
وقد اريد المثل من حيث المعنى
بالإتفاق فلا يزداد المثل من حيث
اعتبار الصورة لاستحالة الجمع
يصير موقولا وحكمه الموقول
في الحكميات ما قلنا اذا اطلق
بطريق التاويل لو كانت النقود

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

الأصل الاول ١٢ الكتاب

على الحيض وحمل لنكاح في لآية على الوطئ وحمل لنكاحات حال منكره
الطلاق على الطلاق من هذا القليل على هذا قلنا الدين لما من الزكاة
يصرف الى ايسر ما لى قضاء للدين فوج على هذا فقال اذا زوج
امراة على نصاب له نصاب من الغنم ونصاب من الدواب فيصير الدين الى
الدين اهم حتى لو حال عليه ما احوال قبل الزكاة عند في نصاب الغنم والافعى في
الدين اهم ولو تخرج بعض جوه المشركين ببيان من قبل المتكلم كان مفسر
وحكمه في العمل به يقينا مثالا اذا قال فلان على عشرة دراهم
من نقد بخار اقول له من نقد بخار تفسيره فلو لا ذلك نكان منصرفا
الى غالب نقد البدن بطريق التاويل فيخرج المفسر فلا يجب نقد
البدن فصل في الحقيقة والجواز لفظ وضعه واضع اللغة
ياراء شىء فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازا الحقيقة
ثم الحقيقة مع الجواز لا يوجب معان الرادة من لفظ واحد في حالة
واحدة ولهذا قلنا لما اريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام
وتبيعوا الدين هم بالدين وهو الصاع بالصاعين سقط اعتبار
نفس الصاع حتى تجار بيع الواحد منه بالاثنتين وما اريد لوقاع

بمن الحقيقة والجواز
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...
قوله في قوله لا يبرأ من الدين...

خبر ان اللہ راہ ملی: من درمہا صحیح و قد افترقی باننا ۱۲ اسن المصاحفی

بجاز متعارف فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة وعندهما العمل
بعموم الجاز أولى مثالي لو حلف لا يأكل من هذه الخطة ينصرف
ذلك إلى عينها عند حق لو أكل من الخبر الحاصل منها لا يحنث عند
وعندهما ينصرف إلى ما تضمنته الخطة بطريق عموم الجاز فيحنث
بأكلها وبأكل الخبر الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من الفاء
ينصرف إلى الشرب منها كعائده وعندهما إلى الجاز المتعارف وهو
شرب ما يشاء بأي طريق كان فجاز عند أبي حنيفة خلف عن الحقيقة
في حق اللفظ وعندهما خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت
الحقيقة ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما منع بجاز إلى الجاز
والأصالة الكلام تغوا وعندهما يصار إلى الجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة
في نفسها مثلاً إذا قال لعبد وهو كبرستان منه هذا ابني لا يصار
إلى الجاز عندهما لأنه مستحالة الحقيقة وعندهما يصار إلى الجاز حتى
يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على الفاء أو على هذا
الجدل وقوله عبدى أو حمارى حذ ولا يلزم على هذا إذا قال
له من هذه ابنتى ولها نسب معروف من غير حيث لا يحرم عليه

بحث كون
الجاز خلفاً عن الحقيقة
عند أبي حنيفة

قوله متعارف قال شيخنا...
في أصله...
بعموم الجاز...
ذلك إلى عينها...
وعندهما ينصرف...
بأكلها وبأكل...
ينصرف إلى الشرب...
شرب ما يشاء...
في حق اللفظ...
الحقيقة ممكنة...
والأصالة الكلام...
يعتق العبد على...
الجدل وقوله...
له من هذه ابنتى...

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الأصل الأول

18

الكتاب

ولا يجعل ذلك حجة من الطلاق سواء كانت المرأة صغيرة سنا
منه أو كبرى لأن هذا اللفظ لو صح معناه لكان منافيا للزواج فيكون
منافيا لحكمه وهو الطلاق ولا استعارة مع وجوب التناهي بخلاف
قوله هذا ابني فإن النية لا تنافي بعبث الملك للاب بل يثبت
الملك له ثم يعق عليه فصل في تعريف طريق الاستعارة
اعلم أن الاستعارة في أحكام الشريعة مطردة بطريقين أحدهما وجوب
الاتصال بين العلة والحكم الثاني وجوب الاتصال بين السبب والمحض
والحكم فالأول منها يرجب حجة الاستعارة من الطرفين والثاني يوجب
صحتهما من أحدا الطرفين وهو استعارة الأصل للفرع مثال الأول
فيما إذا قال إن ملكك عبدا فهو حر فملك نصف العبد فباعه ثم ملك
النصف الآخر لم يعقواذ لم يجتمع في ملكه كل العبد لو قال إن
أشتريت عبدا فهو حر فاشترى نصف العبد فباعه ثم اشترى
النصف الآخر عتق للنصف الثاني ولو عني بالملك الشراء أو بالمشاء
الملك صححت نية بطريق الحجاز لأن الشراء علة الملك والملك حكمه
فثبت الاستعارة بين العلة والمعلول من الطرفين إلا أنه فيما يكون تخفيفا

[illegible]

السنة مطلق النكاح يتبعه بالإبصار حكم المعروف اليك وفي الشارح لم يوجد في هذا المعروف فيجب على الخلافة فافهم ١٢ أمسي الحاشي على الأصول انشائي في

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سببا محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق والذي هو مزيل ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريحه بالطلاق
لأننا نقول لا نجعل مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة
وذلك في بيان إذا رجعي لا يزول ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته
طلقتك ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يوجب أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
الهبه والتملك والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الترتبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكن المحل متعيناً النوع من الجواز يحتاج فيه إلى التنية لا يقال ولما كان

بحث
تقرير الأحكام على قسمي
الاستعارة

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك المضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق والذي هو مزيل ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريحه بالطلاق
لأننا نقول لا نجعل مجازاً عن الطلاق بل عن المزيل ملك المتعة
وذلك في بيان إذا رجعي لا يزول ملك المتعة عندنا ولو قال لامرأته
طلقتك ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يوجب أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
الهبه والتملك والبيع لأن الهبة بحقيقة توجب ملك الترتبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الأماء فكانت الهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكن المحل متعيناً النوع من الجواز يحتاج فيه إلى التنية لا يقال ولما كان

[illegible]

الكتاب

۲۰

الأصل الأول

امكان الحقيقة شرط الصحة المجاز عند ما كيف يصح الى المجاز في صفة النكاح
 بلفظ الهبة مع ان تملك الحرة بالبيع والهبة محال لاننا نقول
 ذلك ممكن في الجملة بان ارتدت ومحت بدا الحرب ثم سبية صار
 هذا نظير مستكساء واختاته فصل في الصريح والكناية الصريح
 لفظ يكون المراد به ظاهر القول بعث واشترت وامثاله وحكمه ان
 شئت معناه باي طريق كان من اختيار او نعت او نداء ومن حكمه ان
 يستغنى عن اليقظة وعلى هذا قلنا اذا قال المرأة انت طالق وحلقها فدا
 طالق يقع الطلاق نوى به الطلاق او لم ينو وكذا لو قال العبد انت
 حر ثكتا ويأحر وعلى هذا قلنا ان التيمم يفيد الطهارة لان قوله تعالى
 ولكن تريد لي طهر كذا صريح في حصول الطهارة به للشائعي فيه فون
 حدهما انه طهارة ضرورية والاخر انه ليس بطهارة بل هو سائر لحد
 وعلى هذا يخرج المسائل على مذاهبين من جواز قبل الوقت والاضيق
 بيمين واحد امامته التيمم للتوضين جواز بدون خوف تلف النفس
 والعضو بالوضوء وجواز العيد الجنابة وجواز بنية الطهارة والكناية
 هي ما استتر معناه المجاز قبل ان يصير متعارفا بمنزلة الكناية حكم الكناية

[illegible]

طاعت انبت
 کشف نفع الطلاق برصبا
 کوفانی الفصل ۱۱ طلاق قول نفس
 فی الطلاق از دست جو یا قول طلق
 بیا بقی سوال وانی
 سوتی قول انبت
 سوتی قول انبت

الأصل الأول

۲۲

الكتاب

النِّسَاءُ مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبَاعَ سَبَقَ الْمَكْرَاهُ لِبَيَانِ الْعَدْلِ قَدْ عَلِمَ الْوَطَاقُ الْإِجْمَاعُ
بِنَفْسِ السَّمْعِ فَصَادَ لَكَ ظَاهِرٌ فِي حَقِّهِ لَا طَرِيقَ نَقْصٍ فِي بَيَانِ الْعَدْلِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى اجْنَحْ عَلَيْهِمْ أَرْطَاقَهُمُ النِّسَاءُ مَا مَنَعْنَاهُنَّ أَنْ يَتَرَضَّوهُنَّ وَنِصْفَهُ
نَصٌّ فِي حَكِيمٍ كَوَيْسَمَ لَهَا الظَّهْرُ وَظَاهِرٌ فِي تَسْتَدْلَالِ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ وَأَشَارَةٌ
إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ بَدَنٌ ذَكَرَ الظَّهْرُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّنْ مَلَكَ إِرْجَمُ
مَحْرَمٌ مِنْهُ عَتِقَ عَلَيْهِ نَصٌّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَتَقِ الْقَرِيبِ ظَاهِرٌ فِي ثَبُوتِ الْمَلَائِكَةِ
وَحُكْمِ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ بِسَبَبِ الْعَمَلِ مَجْمَعًا مَتَيْنٌ كَانَا وَخَاصَّتَيْنِ مَلْحَظَتَيْنِ إِرَادَةٍ
الْغَيْرِ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْحَاجِزِ مَعَ الْحَقِيقَةِ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا إِذَا اشْتَرَى قَرِيبَهُ حَتَّى
عَتِقَ عَلَيْهِ يَكُونُ هُوَ مَعْتَقًا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَهُ وَأَمَّا يَظْهَرُ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ
الْمُقَابَلَةِ وَهَذَا لَوْ قَالَ لَهَا طَلَّقَ نَفْسَكَ فَقَالَتْ بَدَتْ نَفْسِي يَقَعُ الطَّلَاقُ
وَأَنَّ هَذَا نَصٌّ فِي الطَّلَاقِ ظَاهِرٌ فِي الْبَيِّنَةِ فَيَتَرَجَّحُ الْعَمَلُ بِالنَّصِّ وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا هَلْ عَرِيزَةٌ أَشْرَبُوا مِنْ بَوَالِيهَا وَالبَّائِنُ نَصٌّ فِي بَيَانِ سَبَبِ
لِشْفَاءِ وَظَاهِرٌ فِي جَارَةِ شَرْبِ الْبَوْلِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَنْزَهُوا
مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ نَصٌّ فِي جَوَابِ الْحُتَّازِ عَنِ الْبَوْلِ فَيَتَرَجَّحُ
النَّصُّ عَلَى الظَّاهِرِ فَلَا يَحِلُّ شَرْبُ الْبَوْلِ صَلَاحًا وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

[illegible]

فاسقته السماء فففيه العشر ونصف في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس
في الخضراوات صدقة مؤول في فقه العشر لأن الصدقة تحتمل جوها
فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان
من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التأويل والتخصيص مثله في قول
تعالى سبحانه الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن
احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال
التفرقة في السجود فأنسد باب التأويل بقوله اجمعون وفي الترميمات أن
قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال
المتعة قائم فبقوله شهرا فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو
قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع
فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير باق فبقوله
من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتخرج المفسر على
النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف
ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قل من نقد بلد كذا يتخرج المفسر
على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما للحكم

تخرج المفسر على النص

منه في قوله تعالى فففيه العشر ونصف في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة مؤول في فقه العشر لأن الصدقة تحتمل جوها فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التأويل والتخصيص مثله في قول تعالى سبحانه الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال التفرقة في السجود فأنسد باب التأويل بقوله اجمعون وفي الترميمات أن قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال المتعة قائم فبقوله شهرا فستر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير باق فبقوله من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يتبين المراد به فيتخرج المفسر على النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قل من نقد بلد كذا يتخرج المفسر على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما للحكم

المكتاب

وَجَوَّاهُ فَصَارَ خَالٍ لَا يُوقَفُ عَلَىٰ مَرَادٍ بِهِ لِابْتِيَانٍ مِنْ قَبْلِ الْمُتَكَلِّمِ وَنَظِيرُهُ
فِي الشَّرْعِ عِيَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ حَرَّمَ الرِّبَا فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ أَوَّلِهَا زِيَادَةُ الْمَطْلُوقَةِ
وَهِيَ غَيْرُ مَرَادَةٍ بَلْ مُرَادُ الزِّيَادَةِ الْخَالِيَةُ مِنَ الْعَوَضِ بِسَبْعِ مَقْلَبَاتٍ الْمُتَحَلَّةِ
وَالْفُظْلُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَىٰ هَذَا فَلَا يَبْنِي عَلَى الْمَرَادِ بِالْمَقْلَبِ ثُمَّ فَوْقَ الْمَجْمَلِ فِي الْخَفَاءِ
الْمُتَشَابِهُ مِثَالُ مُتَشَابِهِ الْخُرُوفَاتِ الْمُقْطَعَاتِ فِي أَوَّلِ الشُّوْرِ حَكْمُ الْمَجْمَلِ الْمُتَشَابِهِ
اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمَرَادِ بِحَتَّى يَأْتِيَ الْبَيَانُ **فَصْلٌ** فِي مَا يَتَرَكُّ جَعْلَ الْفُلَاظِ
وَمَا يَتَرَكُّ بِهِ حَقِيقَةُ الْفُظْ خَمْسَةُ أَنْوَاجٍ أَحَدُهَا دَلَالَةُ الْعَرَفَادِ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ
الْأَحْكَامُ بِأَوَّلِ الْفُلَاظِ أَمَّا كَمَا كَانَ لِدَلَالَةِ الْفُظْ عَلَى الْمَعْنَى مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ فَإِذَا
كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَارَفًا بَيْنَ النَّاسِ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَتَعَارَفُ دَلِيلًا عَلَى
أَنَّهُ هُوَ الْمَرَادُ بِهِ ظَاهِرًا فَيَتَرَبَّ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِثَالُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي لَسْتُ
فَهُوَ عَلَى مَا تَعَارَفَهُ النَّاسُ فَلَا يَحْتَسِبُ بَرَأْسَ الْعَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ وَكَذَلِكَ
لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَيْضًا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَعَارِفِ فَلَا يَحْتَسِبُ بَنَاءُ الْبَيْضِ
الْعَصْفُورِ وَالْحَمَامَةِ وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ بَرَاءَةَ الْحَقِيقَةِ لَا يَرْجِبُ الْمَصْدِقَ الْجَائِزَ
أَنَّ تَبَيَّنَ بِهِ الْحَقِيقَةُ الْقَاصِرَةُ وَمِثَالُهُ تَقْيِيدُ الْعَامِّ بِالْبَعْضِ وَكَذَلِكَ
لَوْ نَزَّاجًا وَمَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ أَوْ إِنِّي يُضْرَبُ بِثَوْبِهِ

بِحُثِّ مَا
بِزَكِّ الْحَقِيقَةِ
خَمْسَةَ أَوَاقٍ

خمسة انواع

الاصل الاول	٢٤	الكتاب
-------------	----	--------

خطيب الكعبة يلزمه الحج بأفعال معلومة لوجوه العرف واثنائي قد تترك
الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثال اذا قال كل مملوك لي فهو حرم يعق
مكتوبه ولا من اعتق بعضه الا اذا نوى دخوله لان لفظ المملوك مطلق
يتناول المملوك من كل وجه المكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا
لم يشتر تصرفه فيه ولا يحل له وطئ المكاتبه ولو تزوج المكاتب بنت
مولاة فومات المولى وورثته ابنته لم يفسد نكاحها واذالم يكن مملوكا
من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق وهذا بخلاف المد
وامر الولد فان الملك فيها كامل ولذا حل وطئ المدبرة وامر الولد
وانما النقصان في ائتي من حيث انه يزول بالموت لا فصالة وعلى هذا
قلنا اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه او ظهارة جاز ولا يجسأ
فيهما احقاق المدبرة وامر الولد لان الواجب هو التحرير وهو اثبات
الحقيقة بانالة الرق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريره
تحريرا من جميع الوجوه وفي المدبرة وامر الولد ما كان ايرق ناقصا
لا يكون التحرير تحريرا من كل الوجوه واثلث قد تترك الحقيقة
بدلالة سياق الكلام قال في السيد الكبير اذا قال

[illegible][illegible]

الحسين الخواشي على اصول التتبی هو: اننا ممد بركات اللہ

[illegible]

في استيعاب النص في حكم ثبت نظم النص قرره لقوله نظم النص من المتأخرين به لا في

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
الأية فإنه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصارت في ذلك قد ثبت
فقرهم بنظم النص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم لثبت
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للشركاء
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستغناء من ثبوت الملك للغائب عن غير المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإيهامه مساك في أدنى الصبح يحقق
مع الجنبية لأن من ضرورة حل مباشرة إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجنبية والامسك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجنبية لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك أن المضضة والاستنشق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع
منه أن من ذاق شيئاً بقله لم يفسد صومه فإنه لو كان الماء ما لم يجد

بحث
عبارة النص إشارة
وامثلهما

قوله من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
الأية فإنه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصارت في ذلك قد ثبت
فقرهم بنظم النص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم لثبت
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للشركاء
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستغناء من ثبوت الملك للغائب عن غير المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى ثم أتموا الصيام إلى الليل فإيهامه مساك في أدنى الصبح يحقق
مع الجنبية لأن من ضرورة حل مباشرة إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجنبية والامسك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجنبية لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك أن المضضة والاستنشق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع
منه أن من ذاق شيئاً بقله لم يفسد صومه فإنه لو كان الماء ما لم يجد

في قوله لا يفسد به الصوم وعلم منه حكمه لا خلاف
 ولا يحتاج الى اذهان لان الكتاب لما سمي الامساك الا لا يرم
 بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح
 صوماً علم ان ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة على هذا
 يخرج الحكم في مسألة التبييت فان قصد الايمان بالما موبه انما يليه
 عند توجه الامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى
 تقاموا الصيام الى الليل فادلالة النص في ما علمه على الحكم
 المنصوص عليه لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً مثله قوله تعالى نقل
 لهما آية ولا تنهرا كما فالعالم يا وضاع اللغة يفهم باول السماع ان
 تحريم التافيف لا يذى عنها وحكم هذا النوع عموم الحكم
 المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى قلنا يتبع بعد الضرر في الشتم
 ولا استخدام عن الاب بسبب الجارة والحسين بسبب الدين والقتل
 قصاصاً دلالة النص بمنزلة النص حتى صحت اثبات العقوبة بدلالة
 النص قال صحابنا وجبت الكفاية بألوقاع بالنص بالاكلى والشتم
 بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدايم الحكم

الاصل الاول
 ٣٠
 الكتاب

قوله لا يفسد به الصوم وعلم منه حكمه لا خلاف
 ولا يحتاج الى اذهان لان الكتاب لما سمي الامساك الا لا يرم
 بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح
 صوماً علم ان ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة على هذا
 يخرج الحكم في مسألة التبييت فان قصد الايمان بالما موبه انما يليه
 عند توجه الامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى
 تقاموا الصيام الى الليل فادلالة النص في ما علمه على الحكم
 المنصوص عليه لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً مثله قوله تعالى نقل
 لهما آية ولا تنهرا كما فالعالم يا وضاع اللغة يفهم باول السماع ان
 تحريم التافيف لا يذى عنها وحكم هذا النوع عموم الحكم
 المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى قلنا يتبع بعد الضرر في الشتم
 ولا استخدام عن الاب بسبب الجارة والحسين بسبب الدين والقتل
 قصاصاً دلالة النص بمنزلة النص حتى صحت اثبات العقوبة بدلالة
 النص قال صحابنا وجبت الكفاية بألوقاع بالنص بالاكلى والشتم
 بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدايم الحكم

في قوله لا يفسد به الصوم وعلم منه حكمه لا خلاف
 ولا يحتاج الى اذهان لان الكتاب لما سمي الامساك الا لا يرم
 بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح
 صوماً علم ان ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة على هذا
 يخرج الحكم في مسألة التبييت فان قصد الايمان بالما موبه انما يليه
 عند توجه الامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى
 تقاموا الصيام الى الليل فادلالة النص في ما علمه على الحكم
 المنصوص عليه لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً مثله قوله تعالى نقل
 لهما آية ولا تنهرا كما فالعالم يا وضاع اللغة يفهم باول السماع ان
 تحريم التافيف لا يذى عنها وحكم هذا النوع عموم الحكم
 المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى قلنا يتبع بعد الضرر في الشتم
 ولا استخدام عن الاب بسبب الجارة والحسين بسبب الدين والقتل
 قصاصاً دلالة النص بمنزلة النص حتى صحت اثبات العقوبة بدلالة
 النص قال صحابنا وجبت الكفاية بألوقاع بالنص بالاكلى والشتم
 بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدايم الحكم

بحث كون
 حكم دلالة النص عموم الحكم
 المنصوص عليه

في قوله لا يفسد به الصوم وعلم منه حكمه لا خلاف
 ولا يحتاج الى اذهان لان الكتاب لما سمي الامساك الا لا يرم
 بواسطة الانتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح
 صوماً علم ان ركن الصوم يتم بالانتهاء عن الاشياء الثلاثة على هذا
 يخرج الحكم في مسألة التبييت فان قصد الايمان بالما موبه انما يليه
 عند توجه الامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى
 تقاموا الصيام الى الليل فادلالة النص في ما علمه على الحكم
 المنصوص عليه لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً مثله قوله تعالى نقل
 لهما آية ولا تنهرا كما فالعالم يا وضاع اللغة يفهم باول السماع ان
 تحريم التافيف لا يذى عنها وحكم هذا النوع عموم الحكم
 المنصوص عليه لعموم علته ولهذا المعنى قلنا يتبع بعد الضرر في الشتم
 ولا استخدام عن الاب بسبب الجارة والحسين بسبب الدين والقتل
 قصاصاً دلالة النص بمنزلة النص حتى صحت اثبات العقوبة بدلالة
 النص قال صحابنا وجبت الكفاية بألوقاع بالنص بالاكلى والشتم
 بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدايم الحكم

الأصل الاقل

على تلك العلة قال الامام القاضي بوزيد ان قوله بعد والتأنيف
كرواية لا يخرجهم عليهم تأنيف لا برين وكذلك قلنا في قوله تغاياها الذي
امننا اذا نودي بالآية ولو فرضنا بيعا لا يمتنع العاقدان عن السعي
الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
قلنا اذا حلف لا يضرب امرأته فبدا شعرها او عصبها او خنفتها يحنث اذا
كان بوجه الايلاء ولو وجد صوته الضرب ملة الشعر عند الملاعبة
لا يلائم لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلا يفسد بدمه ولا يحنث
لانعدام معنى الضرب هو لا يلائم وكذا لو حلف لا يتكلم فلا يفسد بدمه بعد
موته لا يحنث لعدم الافهام باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
لحم فاكل لحم السمك او الجراد لا يحنث وتاكل لحم الخنزير او الانسان
يحنث لان العالم بالسمك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات
فيدار الحكم على ذلك فاما المقتضي فهو زيادة على النص لا يتحقق
معنى النص الابن كان النص اقتضاه ليصح في نفسه معناه
مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعت المرأة

بحث
المقتضى
على النص

الأصل الا قول ٣١ الكتاب
على تلك العلة قال الامام القاضي بريدان قواعداً لتأنيف
كرامة او يحرم عليهم تأنيف لا يبرين وكذلك قلنا في قوله تعالى يا ايها الذين
افئوا اذا نذرى الآية ولو فرضنا بيعاً لا يمتنع العاقدان عن السعي
الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
قلنا اذا حلف لا يضرب مرأته فمداً شعرها او عضها او ختمها يحنث
كان بوجه الا يلام ولو وجد صوة الضرب مداً الشعر عند الملاعبة
الا يلام لا يحنث ومن حلف لا يضرب فلاناً فرضيه بعد موته يحنث
لانعدام معنى الضرب هو لا يلام وكذلك لو حلف لا يتكلم فلاناً فكله بعد
موته لا يحنث لعدم الافهام باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
لحمنا فاكل لحم السمك والجراد لا يحنث وتواكل لحم الخنزير والا فليس
يحنث لان العالم باكل السمك يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
الا حذرنا عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات
فيلزم الحكم على ذلك فاما المقتضي فهو زيادة على النص لا يتحقق
معنى النص الا به كان النص اقضاء ليصح في نفسه معناه
مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعتب المرأة

فيقد ريد كون في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضم والضم
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجو الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
شروطه ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة شراطة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا
فصل في الامر الامر في اللغة قول القائل لغيره افعل في الشرع
تصرف الزام الفعل على الغير وذكر بعض الامة ان المراد بالامر مختص
بهذا الصيغة واستحال ان يكون معناه ان حقيقة الامر مختص
بهذا الصيغة فان الله تعالى متكلم في الازل عندنا وكلامه امر
ونهي واختيار واستخبار واستحال وجود هذه الصيغة في
الازل واستحال ايضا ان يكون معناه ان المراد بالامر للامر
يختص بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب

قوله في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضم والضم
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجو الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
شروطه ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة شراطة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

فيقد ريد كون في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضم والضم
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجو الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
شروطه ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة شراطة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

بحث
الامر ما هو لغة
وشرعا

قوله في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضم والضم
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجو الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
شروطه ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة شراطة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

قوله في حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله ان
اقلت نوي به طعاما دون طعام لان الاكل يقتضي طعاما
فكان ذلك ثابتا بطريق الاقتضاء فيقد ريد الضم والضم
ترفع بالف والمطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا تخصيص
العموم وتو قال بعد الدخول عتدي نوي به الطلاق فيقع الطلاق
اقتضاء لان الاعتداد يقتضي وجو الطلاق فيقد ريد الطلاق موجب
شروطه ولهذا كان الواقع به رجعا لان صفة البيئونة شراطة
على قدر الضرورة فلا يثبت بطريق الاقتضاء ولا يقع الا واحد لما ذكرنا

[illegible]

الأصل الأول

والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم

الاعتقاد انما يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب وهذا اذا وجهت صيغة الامر الى

من لا يلفه طاعتك أصلاً الا يكون ذلك موجبا لا يترادوا وجهتها الى من

يُزِمُّهُ طَاعَتُكَ مِنَ الْعَبِيدِ لَزِمَهُ لَا يَتَمَارَأُ مُحَالَةً حَتَّى لَوْ تَرَكَ اخْتِيَارًا

يستحق العقاب عرفا وشرا فاعلم هذا عرفنا ان كزوم لايتا ربقدا ولاين

الأمير إذ أتت هذا ففكر أن لله تعالى ملكاً كاملاً في كل جنس
 من حيث الخلق والمقدرة والكفاية ١٣

من اجراء العالم وله المصري ليق فاساء واراد واد بلب

منه من قبله في الدنيا والآخرة

فصل فی ذکر اوجہات و اسباب سبب اولاد مرآتیت شدت

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ ۖ فَجَاذِبُوا الصَّرَبَ ۚ فَإِنَّهُ لَمِنَ الْغُلَاقِ ۚ

الاول من هذه النسخة

هذا الترتيب هو ترتيب الخواص في الآيات والآيات في القرآن

ذَلِكَ الْأَمْرُ وَاحِدٌ هُوَ الْأَمْرُ بِالْفِعْلِ طَلَبَ مُحَقَّةَ الْفِعْلِ

على سبيل الاختصار فان قوله اضرب مختصراً من قوله افعل

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

بحث
الا م لا يقتضی

التكثرات

عجی
التکلیف حقیقۃً لا بد
انسان می رسد

وَقَالَ
حَسْبُكَ
الْحَقُّ

والتحليل

فان قيل
اتسلسل على ان
القول النفا

الغفران
سبحانك
الغفران

مختار

وہی ہے جو کہ

مفتی	مفتی محمد رفیع
------	----------------

يتناول جنس واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
ان يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم انه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلوة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحرام
اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق

بحث
نوع المأمورية مطلق
ومقيد

هذا هو الأصل الأول وهو واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
ان يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم انه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلوة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحرام
اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق
هذا هو الأصل الأول وهو واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر لآداء ذلك الواجب بعد انقضاء
الوقت تكسر الواجب في تناول الأمر لك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة كان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمورية نوعان مطلق عن الوقت مقيد به حكم المطلق
ان يكون الآداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوت في العمر
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف
أي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم أي شهرا في
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم انه لا يصير
بالتأخير مفرضا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثورة
اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلوة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا
فلا يخرج عن العهدة بآداء الناقص فيجوز العصر عند الاحرام
اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق

[illegible]

وہو نیز الصوم
بان لا يجوز في وقت
يعوم الجوارح للسلامة
وإذا وقع الدائم في
الوقت فلهما
فلا بد من ان
ليكون متعارفة
الطلاق للصوم
لا في اصل الصوم
شأن في الصوم
قد حصل من الشائع
الصوم في رمضان
التي في رمضان
الصوم في رمضان
نوبت صوم رمضان
فقط جواب سوال جواب

[illegible][illegible][illegible]

الكتاب	٣٨	الأصل الأول
--------	----	-------------

لوجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في أن
 المسارعة إلى الأيتام مندوب إليها وأما الوقت فنوعان نوعان
 وقت ظاهري للفعل حتى لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة
 ومن حكم هذا النوع أن وجوب الفعل فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه
 من جنس حتى لو نذر أن يصل كذا وكذا ركعة في وقت الظهر لم ينافي
 ومن حكمه أن وجوب الصلوة فيه لا ينافي صحة صلوة أخرى فيه حتى
 وشغل جميع وقت الظهر لغير الظهر حتى ومن حكمه أنه ينادى بالمأذنة
 إلا بنية معينة لأن غيرهما كان مشروعا في الوقت يتعين هو بالفعل
 وإن ضاق الوقت لأن اعتبار النية باعتبار المزايم وقد بقيت المزايم
 عند ضيق الوقت النوع الثاني ما يكون الوقت معيارا له وذلك مثل
 الصوم فإنه يتقيد بالوقت وهو اليوم ومن حكمه أن الشرع إذا عين
 له وقتا لا يجب غيره في ذلك الوقت لا يحجب أداء غيره فيه حتى
 الصبح المقيم لو وقع أمساكه في رمضان عزاجب خرقه عن
 رمضان لا عما نوى إذا اندفع المزايم في الوقت سقط اشتراط التيقن
 فإن ذلك لقطع المزايم ولا يسقط أصل النية لأن الأمساك لا يصدر

[illegible]

الكتاب	٢١	الأصل الأول
--------	----	-------------

عَلَى مَنْ لَا صَلَوةَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَعَى إِلَى الْجُمُعَةِ فَحَزَلْ أَمْ حَرَّهَا إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ

قبل إقامة الجمعية يجب علينا السعي ثانياً ولو كان معترفاً في الجامع

يكون السَّعْ سَاقِطًا عَنْكَ وَلَكَ لَوْ تَوَضَّأَ فَاحْتِ قَبْلَ الدُّعَاءِ الصَّلَاةِ

يجب عليه الوضوء ثانياً ولو كان متوضئاً عند وجع الصلوة لا يجب

عليه تجريد الموضوع والتقريب من هذا النوع الحدود والنقصان

والجهاد فان الحد حسن بوسطة الزجر عن الجنائية والجهاد

حَسَنُ بَوَاسِطَةِ دَفْعِ شَرِّ الْكُفْرَةِ وَأَعْلَاءِ كَلِمَةِ الْحَقِّ دِيُونُ فَرَضِنَا عَدَمِ

الواسطة لا يبقى لك مأمورية فانه لو لا الجنائية و لو لم يجد لو لا الكفر

الفضي إلى الحرب لا يجب عليه الجهاد فصلا

عن أنس بن مالك قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أقرضه رجل ديناراً فقال له إن لم يكن لك دين فاقضه وإن كان لك دين فاقضه له قال نعم قال قلت يا رسول الله إن كان له دين فاقضه له قال نعم قال قلت يا رسول الله إن كان له دين فاقضه له قال نعم قال قلت يا رسول الله إن كان له دين فاقضه له قال نعم

مستحقه والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب لمستحقه الإبراء

نوعان كامل وقاص فالكمال مثل اداء الصلوة فوقه بالجماعة والطواف

متوَصِّيًا وَتُسَلِّمُ الْمَسْعُوسَةُ كَمَا اقْتَضَا الْعَقْلُ الْمُنْشِئُ

وَسَلَّمَ الْغَاصِبُ الْعَيْنَ الْغَضْبَةَ كَمَا غَضِبْنَا حَكَمًا زَائِلًا

ان محکمہ بالحدود عن العبدۃ رد علی هذا قلنا الخاظمۃ

والله اعلم بالصواب

[illegible]

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

الكتاب

[illegible]

بجست
الاداء القاصي
وحكمه

اصول الشاش
 لمولين المولوي محمد
 بركت الله عليه
 الفتي نال
 فيضه

[illegible]

الأصل الأول

۲۲

الكتاب

التَّشْرِيقُ فَقَضَاهَا فِي غَيْرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَا يَكْبُرُ لَأنَّهُ لَيْسَ لَهُ

التكبير بالجهر شرعاً وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت

وَاللَّشَّهَادُ وَيَكْبِرَاتُ الْعِيدِينَ أَنْ يُجْزَى بِالسَّهْوِ وَلَوْ طَافَ

الفرض محدثا يجر ذك بالدم وهو مثل له شرعا وعلى هذا

لَوَادِي زَيْفًا مَكَانَ حَيْدٍ فَهَلْكَ عِنْدَ لِقَاءِ بَعْضٍ شَيْءٌ لَهُ عَلَى الْمَدْيُونِ

عند أبي حنيفة لا يملك لأهل إصافة أجور منفردة حتى يملك جميعها

بالمثل وكوسم العبد مباح اللهم بخانة عند العاصي وعند المانع

بعد بيع فان هلك عند المالك والمشتري، وقيل: لا، فلهما الثمن.

وَيَوْمَ الْغَاصِ أَعْتَابُ أَصْحَابَ الْاُدْمِ

استنزلوا الماء والاعاءال من السماء وادخلوا في النار التي جلت

الحمد لله الذي جعل الدنيا داراً لعباده

سيفه واصطوبه ادره ك حاصو بفعل عند لغاصب فهايت

باب ثمانية عشر في غلبة العاصب على الضمان عند أبي حنيفة

الأصل في هذا الباب هو الأداة الكاملة كان أو ناقصاً والاسم

يُصار إلى القضاء عند تعذر الاداء ولهذا يتعين المال في
 خلافه عند التلف لا غير الاصل

بحث
القاص
حكمه

[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الأول

מח

الكتاب

الأصل الأول
 الكتاب
 ٢٢
 أن يمسك العين ويدفع ما يمانه ليس له ذلك ولو باع شيئاً وسأله
 فظهر به عيب كان المشتري بالخيار بين الأخذ والتترك فيه و
 باعتبار أن الأصل هو الأداء يقول الشافعي الواجب على الغاصب
 رد العين المغصوبة وإن تغيرت في يد الغاصب تغيراً فاحشاً
 ويجب الأرض بسبب النقصان وعلى هذا لو غصب خطبة فطعنها
 أو ساجدة فبني عليها داراً أو شاة فذبحها وشقها أو عنباً فغصنها
 أو حطة فزرعها ونبت الزرع كان ذلك ملكاً للمالك عنده وقلنا
 جميعها للغاصب يجب عليه رد القيمة ولو غصب فضة فغصها
 دراهماً وتبرأ فاحتجزها دوناً أو شاة فذبحها لا ينقطع حق
 المالك في ظاهرها ردية وكذلك لو غصب قطناً فغزله أو غزى
 فسججه لا ينقطع حق المالك في ظاهرها ردية ويفتقر من هذا
 مسألة المضمونات ولذا قال لو ظهر العبد المغصوب بعد ما أخذ
 المالك ضمانه من الغاصب كان العبد ملكاً للمالك والواجب
 على المالك رد ما أخذ من قيمة العبد وأما القضاء فتوعان
 كامل وقاصر فالكامل منه تسليم مثل الواجب صوتاً ومعه كن

غصب قفيز خطية فاستهلكها ضمن قفيز خطية يكون المولى
مثلا للأول صورة ومعنى وكذلك الحكم في جميع المثليات وأما
القاضي فهو كما يماثل لما يجب صورة ويماثل معنى كمن غصب شاة
فهلك ضمن قيمتها والقيمة مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث
الصورة ولا أصل في القضاء الكامل وعلى هذا قال أبو حنيفة إذا
غصب مثليا فهلك في يده وانقطع ذلك عن أيدي الناس ضمن
قيمتها يوم الخصومة لأن العجز عن تسليم المثل الكامل إنما يظهر
عند الخصومة وأما قبل الخصومة فله لصو حصول المثل من كل
وجه فاما ما لا يمثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن إيجاب القضاء
فيه بالمثل ولهذا المعنى قلنا أن المنافع لا تضمن بأول خلاف لأن
إيجاب الضمان بالمثل متعدد رواه إيجابه بالعين كذلك العبد
أو تماثل المنفعة له صورة ولا معنى كما إذا غصب عبدا فاستخدمه
شهر أو دارا فسكن فيها شهر ثم رد الغصب المالك لا يجب
عليه ضمان المنافع خلافا للشافعي فيبقى لا ثم حكما له وانقل
جنازة إلى دار الأخرى ولهذا المعنى قلنا لا تضمن منافع البضع

قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء
قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء
قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء

القضاء ونوعه كامل وقاصي

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين
قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء
قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء

قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء
قوله في البيع والشراء
والمراد أن كذا سبب القصد وهو ما لا يملك
الغالبية كالبيع والشراء والبيع والشراء

[illegible]

الكتاب

24

الأصل الأول

بالتشهاد الباطلة على الطلاق ^{باللغو} وأبقتل منكحة الغير ^{بغير} ولا بالوطي ^{حتى لو وطئ زوجة إنسان لا يضمن للزوج شيئا إلا إذا وطئ ذلك}
 حتى لو وطئ زوجة إنسان لا يضمن للزوج شيئا إلا إذا وطئ ذلك ^{بغير}
 بالمثل مع أنه لا يماثل له صوة ولا محض فيكون مثله له شعرا فيجب ^{بغير}
 قضاؤه بالمثل المشعري ونظيره ما قلنا إن الفدية في حق الشيم الفاء ^{بغير}
 مثل المصوم والدابة في القتل خطأ مثل النفس مع أنه لا مشابها بينهما ^{بغير}
 فصل في انتهى انتهى نوعان انتهى عن الأفعال الحسية كالزنا و

فصل فی

شُرِبَ الخمر والكدب الظلم والنهي عن التصرفات الشرعية
كالنهي عن الصوم في يوم النحر والصلوة في الاوقات المكرهه
الدم بالداهين وحكم النوح الاول ان يكون المنهي عنه عين
ما ورد عليه النهي فيكون عينه فيما فلا يكون مشروعاً أصلاً وحكم
النوح الثاني ان يكون المنهي عنه غير ما اضيف اليه النهي فيكون هو
خسناً بنفسه قبيحاً لغيره ويكون الباشور تركب الحرام لغيره لنفسه
وعلى هذا قال صاحبنا انما النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي تحررها
ويؤاد بذلك ان التصرف بعد النهي يبقى مشروعاً كما كان لانه
لو لم يبق مشروعاً كان العبد عاجزاً عن تحصيل المصلحة وحينئذ

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

السي فان لم يورده لا يثبت الشره فيه ١٢ من القامشي

[illegible]

بجنت النہی
عن الافعال الخسّیة
والشرعیة

[illegible]

شهادة ابدان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادتها
الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدن الشهادة محال انما يقبل
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها
ان اللفظ اذا كان حقيقة معنى ومجازا لا عرف الحقيقة اولى مثال ما قال
علماء نألبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال شافعي
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
عليكم ما كنتم تبتاعون ويخرج منه الاحكام على المذنبين من حل لوطي
ووجب لهم من يوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
والبروز ومنها ان احدا لم يلين اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما
ارزقوا فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
وجوه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
الصور فان مثل لحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

بحث
طريق معرفة المارد
بالنصوص

قوله ان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادتها
الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدن الشهادة محال انما يقبل
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
في تعريف طريق المارد بالنصوص علم ان معرفة المارد بالنصوص طرقا منها
ان اللفظ اذا كان حقيقة معنى ومجازا لا عرف الحقيقة اولى مثال ما قال
علماء نألبنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال شافعي
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
عليكم ما كنتم تبتاعون ويخرج منه الاحكام على المذنبين من حل لوطي
ووجب لهم من يوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
والبروز ومنها ان احدا لم يلين اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى اكلوا مما
ارزقوا فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
وجوه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
الصور فان مثل لحارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

[illegible]

الأصل الأول

٥٠

الكتاب

فإن صح قول الشافعي ويتفرع منه الأحكام على المذهبين من إباحة
 الصلوة وميض المصغف ودخول المسجد صحة الإمامة وكزوم التيمم
 عند عدم الماء وتذكرك المس في أثناء الصلوة ومنها أن النض إذا
 لم يجد ماء وجاز الماء لاهم وجوز

قَرِيْبُ بَقَرَاءٍ ثَنِيْنٍ اَوْ رُوِيَ بِرَوَاتَيْنِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِ عَلَىٰ رَجَاءٍ يَكُوْنُ عَمَلًا

بالوحين اولى مثاله في قوله تعالى ارجلکم قوی بالنصب عطف

على العسول ان يخفض عطفاً على المسح فحملت قراءة النقص على حالة

أخفف وبراءة النصب على حالة عدم الأخفف وباعتبار هذا المعنى

قَوِيَ بِالشَّدِيدِ التَّخَفُّفُ فَبَعْدَ التَّخَفُّفِ فَمَا أَذْكَرُ أَرْصَافَهَا

عشرة وبقره التشديد فيما اذا كان ايامها دون العشرة وعلى هذا

قال أصحابنا إذا انقطع دم الحيض لا قتل من عشرة أيام لمحيض وظن

الحائض حتى تغتسل لان كمال الطهارة تثبت بالاغتسال ولو انقطع

دُمُهَا الْعَشْرَةُ أَيَامُ جَازٍ وَطُحْتُهَا قَبْلَ الْغَسْلِ لَأَنَّهُ مُطْلَقُ الطَّهَارَةِ تَبَّتْ

بأنقطع الدم ولهذا قلنا إذا انقطع دم الحيض عشرة أيام في آخر وقت الصلاة

نلزمها فريضة الوقت ولن لو يتي من الوقت مقدار ما تغسل فيه

[illegible]

الماء على الوجه المذكور في الموضع المذكور

تفضل العبد المذنب
على ما دون ذلك
والله اعلم بالصواب

[illegible]

الفرقة انما يستلزمها التحديق كما في فاذ ازال العيى بوجوه الزوم كما كان وقد زال العيى بقوله قطعنا العلم بشجرة تنزل منها الفريضة ١٢ احسن الكمال على اصول الشافعى

الكتاب

ولو انقطع دمها لاقل من عشرة ايام في اخر وقت الصلوة ان يقضي
الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرم للصلوة لانها الفريضة والا فلا
تفرد كطرقا من التمسكات للضعيفة ليكون ذلك تنبيها على موضع
الخلل في هذا النوع فمنها ان التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال فلم يتوضأ لاثبات ان القى غير ناقض ضعيف لان لا تن
يبدل على ان القى لا يوجب الوضوء في الحال ولا خلاف فيه انما الخلاف
في كونه ناقضا وكذلك التمسك بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة
لا ثبات فساد الماء بموت لذباب ضعيف لان النص ثبت حرمة الميتة
والخلاف فيه وانما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام
حجته لو اقرضه قوا غيبليه بالماء لا ثبات ان الخل لا يزيل النجس
ضعيف لان الخبر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء فيتقيد بحال وجود
الدم على الخل ولا خلاف فيه وانما الخلاف في طهارة المحل بعد ازالة
الدم بالخل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في اربعين ساعة
ساعة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لان مقتضى وجوب الشا
ولا خلاف فيه وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة وكذلك

ببحث
طريق معرفة المراد
بالنصوص

[illegible]

هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...
هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...
هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...

الاصول الاول ٥٢ الكتاب

اتمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...
ضعيف لان النص يقتضي جواب الاتمام وذلك انما يكون بعد التبرع...
ولا خلاف فيه واما الخلاف في حقهم بما ابتداء وكذلك التمسك بقوله...
عليه السلام لا تبمعوا الدماء بالداهين كما الصالح بالصالحين...
ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضي تحريم البيع...
الفاسد ولا خلاف فيه واما الخلاف في ثبوت الملك عدمه كذلك...
اتمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل...
وشرب ويعال لاثبات ان النذر بصوم يوم الفصح لا يصح ضعيف...
لان النص يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراما واما الخلاف...
في فائدة الاحكام مع كونه حراما وحرمة الفعل لا تنافي في ترتيب الاحكام...
فان لا ب لولا استولاد جارية ابنه يكون حراما وينتبت بملك الملك للاب...
ولخرج شاة بسكين مقصوبة يكون حراما ويحل المذبح ولو غسل...
الثوب لخص بماء مقصوب يكون حراما ويظهر به الثوب ولو طوى...
امراة في حالة الحيض يكون حراما وينتبت به احصان الواطى وينتبت...
الحل للزوج الاول فصل في تقرير حروف المعاني والجمع

هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...
هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...
هذا هو الكتاب الاول من كتاب التمسك بقوله تعالى واما الخلفاء في حقهم ما ثبتت له من الامور...

الطلاق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه اذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فان طلق فكلفت عمر فزيد طلق ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلق قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيبا للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تخييرا وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثاله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادالي الفأوانت حر يكون الاداء شرط
وقال محمد في السيد الكبير اذا قال لامام للكفار افترقا الباب فانتق
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امن لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادالي الفأوانت
حر فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

تقرير حروف المعاني

الطلاق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه اذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فان طلق فكلفت عمر فزيد طلق ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلق قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيبا للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تخييرا وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثاله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادالي الفأوانت حر يكون الاداء شرط
وقال محمد في السيد الكبير اذا قال لامام للكفار افترقا الباب فانتق
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امن لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادالي الفأوانت
حر فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

الطلاق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا وجبه للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه اذا قال لا امرأته ان كلفت زيد وكلم
فان طلق فكلفت عمر فزيد طلق ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلق قال محمد اذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق في الحال لو اقضى لك ترتيبا للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تخييرا وقد يكون الواو
لحال فيجمع بين الحال ذي الحال وحينئذ تصيد على الشرط مثاله ما
قال في الماذون اذا قال لعبد ادالي الفأوانت حر يكون الاداء شرط
وقال محمد في السيد الكبير اذا قال لامام للكفار افترقا الباب فانتق
لا يامنون بدن الفقه ولو قال للحربي انزل وانت امن لا يامنون
النزول وانما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا من احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوته كما في قول لولي لعبد ادالي الفأوانت
حر فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبد ما لا مع قيام الوقي فيه قدح التعليق

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عندئذ
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطو لكنه
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له على نفسها

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عندئذ
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطو لكنه
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له على نفسها

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عندئذ
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطو لكنه
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له على نفسها

في الخبر دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الخط
 في الاقرون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق لاخبار قال
 كنت طلقك امس واحدة او بل شتين يقع ثنتان لمذكرنا فصل
 لكن لا يستدل ان بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات ما بعد فاقا نفى
 ما قبله فثبت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عندئذ
 الكلام فان كان الكلام متسقا يتعلق النفي بالاثبات الذي بعده
 فهو مستأنف مثله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال لغلان علي الف
 قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متسق
 فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال لذلك لو قال لغلا
 علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
 لي عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
 ولو كان في يد عبد فقال هذا لغلا فقال فلان ما كان في قطو لكنه
 لغلا فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي يتعلق
 بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
 لا اقراره لان امانة تزوجت نفسها بغلاذن من لاها بمائة درهم
 يكون العبد الموجه له بدل المقر الاول لان له على نفسها

نقال المولى أجاز العقد بمائة درهم ولكن أجيرة بمائة وخمسين بطل
العقد لأن الكلام غير متسق فان في الإجازة وأتباعها بعينها لا يتحقق
فكان قوله لكن أجيرة أتباعه بعد العقد وكذلك لو قال لا أجيرة
ولكن أجيرة أن نرد في خمسين على المائة يكون تسعاً للتكلم بعد
احتمال البيان لأن من شرطه الاتساق والاتساق فصل الثنائي
أحد المذكرين ولهذا لو قال هذا جزاء هذا كان بمنزلة قوله أحدهما
حتى كان له ولاية البيان وقال وكلت ببيع هذا العبد هذا
أو هذا كان الوكيل أحدهما ويباح البيع لكل واحد منهما ولو باع
أحد هاتهما عاد العبد إلى ملك المولى لا يكون إلا خزان يبيعه ولو
قال لثلث نسوة له هذه طائق وهذه ولهذا طلقت أحدهما ولين
وطلقت الثانية في الحال لا نعطاها على المطلقة منها ويكون الخيار
للزوج في بيان المطلقة منها بمنزلة ما قال أحدكما طائق وهذه
وعلى هذا قال من إذا قال لا أكلهم هذا وهذا كان بمنزلة
قوله لا أكلهم أحد هذين وهذا إذا لم يكتل أحداً ولا يكن
والتأثت وعندنا لو قال الأول وحده يحنث وتوكلهم أحد الآخرين

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...
قوله لا أكلهم أحد هذين...

اولا قبل الثانية من حيث لوجود الشرط ولودخل الاول بعد الثانية لا يثبت لغوات الشرط بها حسن الحاشي على ما موصول الثالث

الاول والآخر...
 فيكون بمعنى لا...
 واذا تعد هذا بان لا يصح...
 المحض مثله ما قال محمد...
 عندك اليوم اوان لم تأتني...
 عندك في ذلك اليوم حنت...
 الفاعلين الى ذات واحد...
 على العطف المحض فيكون...
 الغاية تهو في بعض...
 يفيد معنى الاسقاط...
 افاد الاسقاط فان افاد...
 لا تدخل الحائط في البيع...
 وبمثله لو حلف لا اكل...
 وقد افاد فائدة الاسقاط...
 داخلا تحت حكم الغسل...
 فهنا لا اسقاط فانه لو...

فيكون بمعنى لا...
 واذا تعد هذا بان لا يصح...
 المحض مثله ما قال محمد...
 عندك اليوم اوان لم تأتني...
 عندك في ذلك اليوم حنت...
 الفاعلين الى ذات واحد...
 على العطف المحض فيكون...
 الغاية تهو في بعض...
 يفيد معنى الاسقاط...
 افاد الاسقاط فان افاد...
 لا تدخل الحائط في البيع...
 وبمثله لو حلف لا اكل...
 وقد افاد فائدة الاسقاط...
 داخلا تحت حكم الغسل...
 فهنا لا اسقاط فانه لو...

الاول والآخر...
 فيكون بمعنى لا...
 واذا تعد هذا بان لا يصح...
 المحض مثله ما قال محمد...
 عندك اليوم اوان لم تأتني...
 عندك في ذلك اليوم حنت...
 الفاعلين الى ذات واحد...
 على العطف المحض فيكون...
 الغاية تهو في بعض...
 يفيد معنى الاسقاط...
 افاد الاسقاط فان افاد...
 لا تدخل الحائط في البيع...
 وبمثله لو حلف لا اكل...
 وقد افاد فائدة الاسقاط...
 داخلا تحت حكم الغسل...
 فهنا لا اسقاط فانه لو...

الاول والآخر...
 فيكون بمعنى لا...
 واذا تعد هذا بان لا يصح...
 المحض مثله ما قال محمد...
 عندك اليوم اوان لم تأتني...
 عندك في ذلك اليوم حنت...
 الفاعلين الى ذات واحد...
 على العطف المحض فيكون...
 الغاية تهو في بعض...
 يفيد معنى الاسقاط...
 افاد الاسقاط فان افاد...
 لا تدخل الحائط في البيع...
 وبمثله لو حلف لا اكل...
 وقد افاد فائدة الاسقاط...
 داخلا تحت حكم الغسل...
 فهنا لا اسقاط فانه لو...

الاول والآخر...
 فيكون بمعنى لا...
 واذا تعد هذا بان لا يصح...
 المحض مثله ما قال محمد...
 عندك اليوم اوان لم تأتني...
 عندك في ذلك اليوم حنت...
 الفاعلين الى ذات واحد...
 على العطف المحض فيكون...
 الغاية تهو في بعض...
 يفيد معنى الاسقاط...
 افاد الاسقاط فان افاد...
 لا تدخل الحائط في البيع...
 وبمثله لو حلف لا اكل...
 وقد افاد فائدة الاسقاط...
 داخلا تحت حكم الغسل...
 فهنا لا اسقاط فانه لو...

[illegible]

اذا قال غصبتُ ثوباً في منديل او عمل في قوصة او ما جمعتهم هذه الكلمة
 تستعمل في الزمان المكان الفعل ما اذا استعملت في الزمان بان يقول
 انت طالق غدا فقال ابو يوسف وحيد يستعمل في ذلك حذرها لا طرها
 حتى لو قال انت طالق في عبد كان بمنزلة قوله انت طالق وقد يقع الطلاق
 كما طلع الفجر في الصوتين جميعاً وذهب ابو حنيفة الى انها اذا خرجت
 الطلاق كما طلع الفجر اذا ظهرت كان المراء وقع الطلاق في جزء من
 الغد على سبيل الابها م فلو وجد النية يقع الطلاق بلول الجزع
 المراح له وكوني اخر النهار صحت نيته ومثال ذلك في قول الرجل
 ان صمت الشهر فانت كذا فانه يقع على صوم الشهر ولو قال ان صمت في
 الشهر فانت كذا يقع ذلك على الامساك ساعة في الشهر او في المكان
 فمثل قوله انت طالق في الدار وفي مكة يكون ذلك طلاقا على الاطلاق
 في جميع الاماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل او اضافته
 الى زمان او مكان فان كل الفعل مما يتم بالفاعل يشترط كون الفاعل
 في ذلك الزمان او المكان وان كان الفعل يعم الى محله يشترط كون
 المحل في ذلك الزمان او المكان لان الفعل انما يتحقق بانوره اثره في المحل

[illegible][illegible]

کتابخانه
علاء الدین
علاء الدین

[illegible][illegible]

الأصل الأول

44

الكتاب

كان ذلك بمعنى الشرط حتى لا تطلق فصل حرف الباء لا التصاق
 في وضع اللغوة لهذا تعصب الايمان وتحقيق هذا ان المبيع
 اصل في المبيع والتمن شرط فيه ولهذا العن هلاك المبيع يوجب
 ارتفاع المبيع دون هلاك التمن اذا ثبت هذا فنقول الاصل ان
 يكون التبع ملصقا بالاصل ان يكون الاصل ملصقا بالتبع فاذا دخل
 حرف الباء في التبع لم يبق في باب المبيع دل ذلك على انه تبع ملصق بالاصل
 فلا يكون مبيعا فيكون ثمنا وعلى هذا قلنا اذا قال بعث منك هذا
 العبد يكر من الخطئة ووصفها يكون العبد مبيعا والكر ثمنا فيجوز
 الاستبدال به قبل القبض لو قال بعث منك كرا من الخطئة ووصفها
 بهذا العبد يكون العبد ثمنا والكر مبيعا ويكون العقد لا يصح
 الا موقلا وقال علماء اناح اذا قال لعبد ان اخبرني بقدوم فلان
 فانت حرف ذك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدم فلو اخبر
 كاذبا لا يعتق وتو قال ان اخبرني ان فلانا قد ام فانت حرف ذك على
 مطلق الخبر فلو اخبره كاذبا اعتق وتو قال لا امره ان يخرج من الدار
 الا باذني فانت كذا احتجاج الا لاذن كل مرة اذا استثنى خرج ملصق بالاذن

[illegible]

فلخرجت في المرة الثانية بدين الأذن طلقت ولو قال ان خرجت
من الدار إلا ان اذن لك فذلك على الأذن مرة حتى لو خرجت
مرة أخرى بدين الأذن لا تطلق وفي الزيادات اذا قال انت طالق
بمشيئة الله تعالى او بارادة الله تعالى وبجمله لو تطلق فصل
في وجوه البيان البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير
وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان
تبديل ما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه يحتمل
غيره فبين المراد بما هو الظاهر فينقصر حكم الظاهر ببيانه
ومثاله اذا قال لغلان على تغير حنطة بتغير البلد او ألف
من نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولا على
تغير البلد ويقدر مع احتمال لادة الغير فاذا بين ذلك فقد قرره
بيانه وكذلك لو قال لغلان عندى ألف ودية فان كلمة عندى
كانت باطلا فها تفيد الأمانة مع احتمال لادة الغير فاذا قال
ودية فقد قرره حكم الظاهر ببيانه فصل اما بيان التفسير
فهو ما اذا كان اللفظ غير كشوف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا

بحث

بيان التقرير وبيان

التفسير

قوله انت طالق... قوله لا تطلق... قوله بارادة الله... قوله بمشيئة الله... قوله في وجوه البيان... قوله بيان... قوله تفسير... قوله تغيير... قوله ضرورة... قوله بيان حال... قوله بيان عطف... قوله بيان تبدل... قوله ما الاول... قوله فهو ان يكون... قوله معنى اللفظ... قوله ظاهرا... قوله لكنه يحتمل... قوله غيره... قوله فبين المراد... قوله بما هو الظاهر... قوله فينقصر حكم الظاهر... قوله ببيانه... قوله ومثاله... قوله اذا قال لغلان... قوله على تغير حنطة... قوله بتغير البلد... قوله او ألف... قوله من نقد البلد... قوله فانه يكون... قوله بيان تقرير... قوله لان المطلق كان محمولا... قوله على تغير البلد... قوله ويقدر مع احتمال... قوله لادة الغير... قوله فاذا بين ذلك... قوله فقد قرره... قوله بيانه... قوله وكذلك لو قال... قوله لغلان عندى ألف... قوله ودية فان كلمة عندى... قوله كانت باطلا... قوله فها تفيد الأمانة... قوله مع احتمال لادة الغير... قوله فاذا قال ودية... قوله فقد قرره حكم الظاهر... قوله ببيانه... قوله فصل اما بيان التفسير... قوله فهو ما اذا كان اللفظ غير كشوف المراد... قوله فكشفه ببيانه... قوله مثاله اذا

[illegible][illegible]

الأصل الأول

48

الكتاب

قال لفلان على شيء ثم فسر الشيء برب أو قال على عشرة دراهم
ونيف ثم فسر النيف وقال على دراهم ونيف ما بعشرة مثلاً وحكم
هذين النوعين من البيان أن يصح موصلاً ومفصلاً **فصل ما**
بيان التغير فهو أن يتغير ببيانه معنى كلامه وتظهير التعليق و
الاستثناء وقد اختلف لفقهاء في الفصلان فقال صاحبنا المعلق
بالشرط سبب حذف الشرط لا قبله وقال الشافعي التعليق
سبب في الحال لا أن عدم الشرط مانع من حكمه وفائدة الخلاف
تظهر فيما إذا قال لأجنبي أن تزوجك فانت طالق أو قال
لعبد الغيران ملكتك فانت حر يكون التعليق باطلاً عنده لأن
حكم التعليق انعقاد صدق الكلام علة والطلاق والعتاق ههنا لم ينعقد
علة لعدم إضافته إلى المحل فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق
وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لأن
كلامه إنما ينعقد علة عند جود الشرط والملك ثابت عند جود
الشرط فيصح التعليق ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق الوقوع
في صفة عدم الملك أن يكون مضافاً إلى الملك وإلى سبب الملك

[illegible]

حتى لو قال لا جنسية ان دخلت لدار فانت طالق ثم تزوجها وجد
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طوّل الحرة يمنع جواز نكاح الامة
عند روي كتاب علي نكاح الامة بعدم الطول فعند جود
الطول كان الشرط عداً وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجهن
وكذلك قال لسافعي رحمه الله لا نفقة للمبتوتة الا اذا كانت حاملاً
الكتاب علي الانفاق بالحمل لقوله تعالى فان كزوات حمل فنفقوا
عليهن حتى يضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عداً
الشرط مانع من الحكم عندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعاً من
الحكم حان ان لا يثبت الحكم بدليله في نكاح الامة وجب الانفاق
بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتيب الحكم على الاسم الموصوف
بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذكر ذلك الوصف عندنا وعلى هذا
قال لسافعي رحمه الله لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص رتب الحكم
على امة مؤمنة لقوله تعالى من فتياتكم المؤمنات فينقذ بالمؤمنة
فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية
ومن صور بيان التغير لا استثناء ذهب صحابنا الى ان الاستثناء

بحث بيان التغير

في النكاح... لان... ان... حتى لو قال لا جنسية...
الشرط لا يقع الطلاق...
عند روي كتاب علي...
الطول كان الشرط...
وكذلك قال لسافعي...
الكتاب علي الانفاق...
عليهن حتى يضعن...
الشرط مانع من...
الحكم حان ان لا يثبت...
بالعمومات ومن توابع...
بصفة فانه بمنزلة...
قال لسافعي رحمه الله...
على امة مؤمنة لقوله...
فيمنع الحكم عند...
ومن صور بيان التغير...
الاصول...
الكتاب...
الشرط...
الحكم...
بالعمومات...
بصفة...
قال لسافعي...
على امة مؤمنة...
فيمنع الحكم...
ومن صور بيان...

الاصول...
الكتاب...
الشرط...
الحكم...
بالعمومات...
بصفة...
قال لسافعي...
على امة مؤمنة...
فيمنع الحكم...
ومن صور بيان...

[illegible]

فيها العلماء انما من جملة بيان التغيير فتصح بشرط الوصل والتمسك
جملة بيان التبديل فلا تصح وسياتي طرف منها في بيان التبديل
فصل واما بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وراثة ابواه
فلا يرثه الثلث اوجب في الشركة بين الابوين تعريتين نصيب الامر
فصار ذلك بيانا لنصيب الاب على هذا قلنا اذ بينا نصيب المضاف
وسكتنا عن نصيب رب المال تحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
رب المال وسكتنا عن نصيب المضارب كان بيانا وعلى هذا حكم
المهرعة وكذلك لو وصي نفلان وفلان بالقرع تعريتين نصيب
احدهما كان ذلك بيانا لنصيب الاخر ولو طلق احدى امرأتيه
ثم وطئ احدتهما كان ذلك بيانا للطلاق في الاخرى بخلاف
الوطئ في العتق المبهم عندنا خيفة لان حل الوطئ في
الامام اثبت بطريقتين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطئ
فصل واما بيان الحال فمثاله فيما اذا اراد اي صاحب شرع
امرا معاينة فلم يثبته عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

بحث بيان
الضرورة وبيان
الحال

الضرورة هي التي لا بد منها في كل حال ولا يمكن الاستغناء عنها
وبيان الحال هو بيان ما هو عليه الحال في كل وقت ومكان
في الشركة بين الابوين تعريتين نصيب الامر
فصار ذلك بيانا لنصيب الاب على هذا قلنا اذ بينا نصيب المضاف
وسكتنا عن نصيب رب المال تحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
رب المال وسكتنا عن نصيب المضارب كان بيانا وعلى هذا حكم
المهرعة وكذلك لو وصي نفلان وفلان بالقرع تعريتين نصيب
احدهما كان ذلك بيانا لنصيب الاخر ولو طلق احدى امرأتيه
ثم وطئ احدتهما كان ذلك بيانا للطلاق في الاخرى بخلاف
الوطئ في العتق المبهم عندنا خيفة لان حل الوطئ في
الامام اثبت بطريقتين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطئ
فصل واما بيان الحال فمثاله فيما اذا اراد اي صاحب شرع
امرا معاينة فلم يثبته عن ذلك كان سكوته بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع انما علمه بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة

وکانها مقتدی
 بده الامت الحوت کجاست
 من المکت ما شاد وکلا وند الا باج
 مقبول عندنا کما فی کتب الاصل
 فی نقل الایکون و قد یکن من عدم الفیض
 فی الامور و العیون
 فی الاما یان العطف العود
 فی نقل العطف العود

الأصل الأول

45

الكتاب

البيان بأنه راض بذلك البكر إذا علمت بتزويج الوارث فسكت
 ثم كان ذلك بمنزلة البيان بالرضا والأذن والموافقة على بيع
 ويشترى في السوق فسكت كان ذلك بمنزلة الأذن في بيع ما دونها
 في التجارات المدعى عليه إذا نكل في مجلس قضاء يكون
 الامتناع بمنزلة الرضا ببلد لم يمال بطريق لا قاهر عندنا وبطريق
 البذل عندنا خيفة فالحاصل أن السكوت في موضع الحاجة
 إلى البيان بمنزلة البيان بهذا الطريق قلنا الإجماع ينعقد بنص البعض
 وسكت الباقين **فصل في تأييد العطف فمثل أن تعطف مكيلا**
 أو مائة على محلة محلة يكون ذلك بيانا للمحلة المحلة مثاله إذا
 قال لفلان على مائة ودرهم أو مائة وقدر حطة كان
 العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس كذا قال مائة
 وثلاثة أو مائة وثلاثة دراهم أو مائة وثلاثة أعبد
 فإنه بيان أن المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله أحد وعشرون
 درهما بخلاف قوله مائة وثوب أو مائة وشاة حيث لا يكون ذلك
 بيانا للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصح دينا في الذمة

[illegible][illegible]

هذا الشرط ثم الراوي في الأصل قسمان معترف بالعلم والاجتهاد كما خلفاء
الأربعة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر
وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فاذ
صحت عندك روايةهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل
بروايتهم أولى من العمل بالقياس ولهذا روي محمد بن حنفية عن أبيه
كان في عينه شيء في مسألة القهقهة وترك القياس وروى حديث
تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس به وروى عن عائشة
حديث أقي وترك القياس به وروى عن ابن مسعود حديث السهو
بعلا السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواية هم المعروفون
بالحفظ والعدالة دون الإجماع والفتوى كابي هريرة وأنس بن مالك
فاذا صحت رواية مثلها عندك فإن اتفق الخبر القياس فلا خفاء
في لزوم العمل به وإن خالفه كان العمل بالقياس أولى مثاله ما روي
ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ابن عباس ما رأيت لو
توضأت بماء سبعين كنت تتوضأ منه فسكت وإنما روى بالقياس
إذا لو كان عندك خبر كراهة وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة

تقسيم الراوي على قسمين

يقول الشيخ رحمه الله في قوله (هذا الشرط) أي في الأصل قسمان معترف بالعلم والاجتهاد كما خلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فاذ صحت عندك روايةهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل بروايتهم أولى من العمل بالقياس ولهذا روي محمد بن حنفية عن أبيه كان في عينه شيء في مسألة القهقهة وترك القياس وروى حديث تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس به وروى عن عائشة حديث أقي وترك القياس به وروى عن ابن مسعود حديث السهو بعلا السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواية هم المعروفون بالحفظ والعدالة دون الإجماع والفتوى كابي هريرة وأنس بن مالك فاذا صحت رواية مثلها عندك فإن اتفق الخبر القياس فلا خفاء في لزوم العمل به وإن خالفه كان العمل بالقياس أولى مثاله ما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ابن عباس ما رأيت لو توضأت بماء سبعين كنت تتوضأ منه فسكت وإنما روى بالقياس إذا لو كان عندك خبر كراهة وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة

[illegible]

الاصول الثاني	٤٤	السنة
---------------	----	-------

في مسألة المصراة بالقياس باعتبار اختلاف الأحوال الرواية قلنا
 شرط العمل بمخبر الواحد أن لا يكون مخالفاً للكتاب السنة المشهورة
 وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال عليه السلام تكثر لكم الأحاديث بعد
 فاذا شئى لكم عنى حديث فاعرضوا على كتاب الله فما وافق فاقبلوه
 وما خالف فرددوه وتحقق ذلك فيما روى عن علي بن أبي طالب أنه
 قال كانت الرواية على ثلاثة أقسام مؤمن مخلص صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه سلم وعرف معنى كلامه اعرابي جاء من قبيلة فسمع بعض
 ولما عرف حقيقة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجع الى قبيلة فمرو
 بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو يظن ان
 المعنى لا يتفاوت ومما في لم يعرف نفاقه فردى ما لم يسمع
 واقتري فسمعه منه اناس فظنوه مؤمناً مخلصاً فردوا ذلك
 واشتهر بين الناس فلهمذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب

والسنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب في حديث مسن الذكر
 فيما روي عنه من مسن ذكره فليقرضنا فرضنا على الكتاب
 فخرج فخالفا لقوله تعالى فيه جال يحبون ان يتطهر واذا نهم

[illegible]

ولم يفتت إل غير ١٢٥ حسن الحواشي

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليمين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصدا والاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

الاصل الثاني ٤٤ السبعة

كانوا يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليمين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصدا والاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليمين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصدا والاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

قوله يستنجون بالاجار ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثا
 كان هذا تنجيسا لا تطهيرا على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام
 ايما امرأة نكحت نفسها باغتياذن ولم ينفكا حتى باطل باطل
 خرج مخالفا لقوله تعالى فلا تغضلوهن ان ينفكن ازواجهن فان
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور
 رواية القضاء بشا هديمين فانه خرج مخالفا لقوله عليه السلام
 البينة على المدعى اليمين على من انكروا بعتبا هذا المعنى قلنا خبر
 الواحد اذا خرج مخالفا للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة
 الظاهر عند اشتها بالخبر فيما يعتمد به البلوى في الصدا والاول
 والثاني لانهم لا يقتضون بالتقصير في متابعة السنة فاذا
 لم يشتم الخبر مع شدة الحاجة وعمه البلوى كان ذلك علامة
 عدم صحته ومثاله في الحكايات اذا اخبر واحد ان امرأته حرمته
 عليه بالرضاع الطارئ جازان يعتمد على خبره ويذوق اختها
 ولو اخبر ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك
 اذا اخبر المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الثالث

LA

الاجتماع

جَزَانُ تَعْمَلُ عَلَى خَيْرٍ وَتَتَزَوَّجُ بِغَيْرِهِ وَلَوْ اسْتَبَيَّهَتْ عَلَيْهِ
 الْمَرْأَةُ الْفَاحِشَةُ لَبَوَّاتُ الْإِمَامَ ^{لِلْمَرْأَةِ الْفَاحِشَةِ} ^{لِلْمَرْأَةِ الْفَاحِشَةِ} ^{لِلْمَرْأَةِ الْفَاحِشَةِ}
 الْقِبْلَةَ فَأَخْبِرْهُ وَاحِدًا عَنْهَا وَجَبَّ الْعَمَلُ بِهِ وَلَوْ وَجَدَ مَاءً لَا يَعْلَمُ
 بِأَنَّهُ لَمْ يَمُوتْ لَمْ يَمُوتْ ^{لَمْ يَمُوتْ} ^{لَمْ يَمُوتْ} ^{لَمْ يَمُوتْ}
 حَالَهُ فَأَخْبِرْهُ وَاحِدًا عَنِ الْخِيَاَسَةِ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِ بِلِثَمَةٍ فَصَلِّ
 خَيْرًا لَوْ أَحَدُ حُجَّةٍ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ خَالِصٌ حَقَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ
 بِعَقُوبَةٍ وَخَالِصٌ حَقَّ لِلْعَبْدَانِ فِيهِ الزَّامُ مُحَضَّرٌ خَالِصٌ مَا لَيْسَ فِيهِ
 الزَّامُ وَخَالِصٌ حَقَّ مَا فِيهِ الزَّامُ مِنْ وَجْهِ مَا أَوَّلُ فَيَقْبَلُ فِيهِ خَيْرٌ لَوْ أَحَدُ
 فَانْ سَوَّاهُ لِلَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ فِي هَالِكٍ مَوْضِعًا
 وَأَمَّا الثَّانِي فَيَشْتَرِطُ فِيهِ الْعَدْلُ وَالْعَدَالَةُ وَنَظِيرُهُ الْمُنَازَعَاتُ
 وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَيَقْبَلُ فِيهِ خَيْرٌ لَوْ أَحَدٌ لَا كَانَ
 وَأَوْفَاسِقًا وَنَظِيرُهُ الْعَامَلَاتُ وَأَمَّا الرَّابِعُ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ الْقَا
 لِعَادُ الْعَدْلِ أَلَا عَدْلُ الْعَدْلِ أَلَا عَدْلُ الْعَدْلِ أَلَا عَدْلُ الْعَدْلِ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

في الاجتماع فصل اجتماع هذه الأمة بعد ما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في فروع الدين حجة موجبة العمل بما شرعوا له هذه الأمة ثم الاجتماع على أربعة أقسام اجتماع الصحابة رضي الله عنهم على الحجة نصاتهم جميعهم

[illegible]

الأصل الثالث

الأصل الثالث ٤٩ **الاجماع**
بَيِّنَ البعضُ سُكُوتَ الباقيينَ عن الردِّ ثمَّ اجماعٌ من بعدهم في ما لم يوجد
فيه قولٌ لسلفٍ ثمَّ اجماعٌ على احداً قولاً للسلفِ ما الأولُ فهو بمنزلة
آيةٍ من كتابِ الله تعالى ثمَّ اجماعٌ بنقِ البعضِ سُكُوتَ الباقيينَ فهو بمنزلة
المتواترِ ثمَّ اجماعٌ من بعدهم بمنزلة المشهورِ من الاجتهاد ثمَّ اجماعُ المتأخرين
على احداً قولاً لسلفٍ بمنزلة الصحيحِ من الاجتهاد والمعتبرِ فهذا اجماعُ
اهل الرأي والاجتهاد فلا يُعتبر بقول لعوامٍ ولمتَكلمٍ المحدثين ولا بصغيرة
اصولٍ لفقهِه ثمَّ بعد ذلك اجماعٌ على نوعينِ مركَّبين غيرِ مركَّبٍ فذلك اجماعُ
عليه الاطراء على حكمِ الحادثة مع وجوب الاختلاف في العلة ومثاله اجماعُ
على وجوب الانتقاص عند التقى ومثلها اجماعُ على فناء على التقى وامثالها
عند فناء على المستغرق هذا النوع من الاجماع لا يقع جمعة بعد ظهور الفساد
في الماخذين حتى لو ثبت ان التقى غير ناقض فلو حنفية لا يقول بالاقتضاء
فيه لو ثبت ان المستغرق ناقض فالشافعي لا يقول بالاقتضاء فيه ففساد العلة
التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين يجوز ان يكون ابو حنيفة
مصيباً في مسألة المس غلطاً في مسألة التقى والشافعي مصيباً في مسألة
التقى غلطاً في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى البناء وجوب اجماع على الباطل

والعقار بالملك سبب ملك صحيح وكذا لو اثبتنا ان تراث الحكم
على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحكم
لا يمنع جواز نكاح الامة اذ صح بنقل لتسلف ان الشافعي فروع
مسألة طول الحكم على هذا الأصل ولو اثبتنا جواز نكاح الامة
المؤمنة مع الطول جاز نكاح الامة الكتابية بهذا الأصل وعلى هذا
مثاله مما ذكرنا في ماسبق ونظير الثاني اذ قلنا ان الحق ناقض فيكون
البيع الفاسد مفيد للملك لعدم لقائل بالفصل ويكون موجب
العمل بقوله لعدم القائل بالفصل ومثل هذا الحق غير ناقض
فيكون المسن ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وانزلت
على صحة اصله ولكنها لا توجب صحة اصل اخر حتى تفرعت
عليه المسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم
الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم بصريح النص ودلالة على ما ذكره فانه لا سبيل
الى العمل بالرأي مع امكن العمل بالنص هذا اذا اشتهرت عليه القبله
فاخبره واحد عنها لا يجوز له التحري لو وجداء فاخبره عدل انه

بيان الواجب على
المجتهد

قوله على النكاح سبب ملك صحيح وكذا لو اثبتنا ان تراث الحكم على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحكم لا يمنع جواز نكاح الامة اذ صح بنقل لتسلف ان الشافعي فروع مسألة طول الحكم على هذا الأصل ولو اثبتنا جواز نكاح الامة المؤمنة مع الطول جاز نكاح الامة الكتابية بهذا الأصل وعلى هذا مثاله مما ذكرنا في ماسبق ونظير الثاني اذ قلنا ان الحق ناقض فيكون البيع الفاسد مفيد للملك لعدم لقائل بالفصل ويكون موجب العمل بقوله لعدم القائل بالفصل ومثل هذا الحق غير ناقض فيكون المسن ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وانزلت على صحة اصله ولكنها لا توجب صحة اصل اخر حتى تفرعت عليه المسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بصريح النص ودلالة على ما ذكره فانه لا سبيل الى العمل بالرأي مع امكن العمل بالنص هذا اذا اشتهرت عليه القبله فاخبره واحد عنها لا يجوز له التحري لو وجداء فاخبره عدل انه

[illegible]

الأصل الثالث

۸۲

الاجتماع

نجس لا يجوز له التوضي به بل يمتح وعلی اعتبار ان العمل
 بالرأى دون العمل بالنص قلنا ان الشبهة بالحمل القوي من الشبهة
 في الظن حتى سقط اعتبار ظن العبد في الفصل الاول مثله في ما اذا
 وطئ جارية ابنه لا يحد وان قال علمت انها علي حرام وثبت نسب
 الولد منه لان شبهة الملك له تثبت بالنص ما لا ابن قال عليه
 الصلوة والسلامت ما لك لا ييك فسقط اعتبار ظنه في الحمل
 والحرة في ذلك ولو طئ الابن جارية ابيه يعتبر ظنه في الحمل
 والحرة حتى لو قال ظننت انها علي حرام يجب الحد ولو قال ظننت
 انها علي حرام لا يجب الحد لان شبهة الملك في مال الاب لم تثبت له
 بالنص فاعتبر رأيه لا يثبت نسب الولد ان ادعاه ثم اذا تعارض
 الدليلان عند المجتهد فان كان التعارض بين الاستين
 يميل الى السنة وان كان بين لستين يميل الى التاثر بالصحة فمضى
 الله تعالى عنهم والقياس الصحيح ثم اذا تعارض القياسان عند المجتهد
 يتحرر فيعمل باحدهما لانه ليس من القياس دليل شرعي بصا اليه
 وعلى هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر ونجس لا يتنجس بينهما

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الأصل الرابع

بمخت كون
شرط صحة القياس
خمسة

[illegible]

[illegible]

الأصل الرابع

٨٩

القياس

وذلك اذا قلنا الطواف بالبيت صلى بالخبر فيشترط له الطهارة
 وسنزل العورة كالصلاة كان هذا قياسا لوجوب تغيير نعل الطواف
 من الاطلاق الى التقيد مثال الثالث هو ما يعقل معنا في حق
 جواز التوضي بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيره من الانبذة
 بالقياس على نبيذ التمر وقال لو شجر في صلوته او احلم يني
 على صلوته بالقياس على ما اذا سبقه الحدث لا يصح لان الحكم
 في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفرع وبمثل هذا
 قال صحابك لشافعي قلنا نجستان اذا اجتمعا صاتا طاهرتين
 فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة
 في القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول معناه ومثلا
 الرابع وهو ما يكون التعليل لامر شعري لا امر لغوي في قولهم
 المطبوخ المنصف خمر لان الخمر انما كان خمر لانه يخامر العقل
 وغيره يخامر العقل ايضا فيكون خمر بالقياس السارق انما كان
 سارقا لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه التباين في هذا
 المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس في اللغة مع غيره في اللغة

[illegible]

الأصل الرابع

[illegible]

بحث
ريف القيم
الشرعي

لا أصل الرابع ٨٤ القياس
 لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس أن العرب
 يسمي الفرس دهو لسواده وكثيبتا كحمرته ثم لا يطلق هذا الاسم على
 الزنجي والثوب الأحمر ولجأت المقايضة في الأسماء اللغوية فجاء
 ذلك لوجوه العلة ولأن هذا يقتضي إلى إبطال السبب الشرعي وذلك
 لأن الشرع جعل السرقة سببا لنوع من الأحكام فاذلغنا الحكم بها
 أعظم من السرقة وهو أخذ مال الغير على طريق الخفية تبين أن السبب
 كان في الأصل معنى هو غير السرقة وكذلك جعل شرب الخمر سببا لنوع
 من الأحكام فاذلغنا الحكم بامرأته من الخمر تبين أن الحكم كان في
 الأصل متعلقا بغير الخمر مثال للشرط الخامس هو ألا يكون الفرع
 منصوبا عليه كما يقال عتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
 والظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع المظاهر في ذلك
 إلا طعام يستأنف إلا طعام بالقياس على الصوم ويجوز للمحصر
 يتحلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتمتع إذا لم يصم في أيام
 التمتع يصوم بعد ها بالقياس على قضاء رمضان فصل القياس
 الشرعي هو ترتيب الحكم في غير المنصوص عليه على معنى هو علة

في تعريف القياس الشرعي
 هو قولنا لا يجوز أن يقتل المسلم إلا بالقتل الشرعي
 وهو الذي يوجب القتل في الشرع
 وهو الذي يوجب القتل في الشرع
 وهو الذي يوجب القتل في الشرع

[illegible]

القياس	٨٨	الأصل الرابع
--------	----	--------------

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون المعنى علة بالكتاب
وبالسنة وبالإجماع وبالإجتهاد وبالأستنباط فمثال العلة المعلقة
بالكتاب كثرة الطواف فانها جعلت علة لسقوط الحجر في الاستيلاء
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد من طواف فان عليكم
بعضكم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلوة والسلام حرجا
سؤرا للهرة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام للهرة ليست ببعثة فانها
من الطوافين عليكم والطوافات ففانصها ما جمع ما يسكن في
البيت كالغارة والحية على للهرة بعله الطواف كذلك قوله تعالى يريد
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بين الشرع ان الا فطار لم يرض
والمسافر ليسير لا امر عليهم ليمكنوا من تحقيق ما يترجم في نظرهم من
الأتان بوظيفة الوقت او تأخيره الى ايام اخرى باعتبار هذا المعنى
قال ابن حنيفة المسافر اذا نوى في ايام رمضان اجبا اخرج عن وجوب
اخر لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالحه بدن وهو الا فطار فلا
يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخراج
النفس عن عهدة الواجب اولى ومثال العلة المعلومة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً
وقاعداً أو ركعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا نام
مضطجعا استرخت مفاصله جعل شرخاء المفاصل علة فيتعذر الحكم
بهذه العلة إلى النوم مستندا ومتكنا إلى شيء لو أزيل عنه لسقط وكذلك
يتعدى الحكم بهذه العلة إلى الإغماء والسكور كذلك قوله عليه السلام
توضيتي وصلي وان قطرا الدم على الحصى فطر فإنه دم عرق انفجر
جعل نفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة إلى الفصد والحجامة
ومثال العلة المعلومة بالأجماع فيما قلنا الصغر علة لولاية الأب في
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجود العلة والبلوغ عن
عقل علة لن والولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية
بهذه العلة وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة
فيستعد الحكم إلى غير هال وجوز العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين
أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني
أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا أن الصغر علة لولاية
الأب كالحاق في حق الغلام فيثبت ولاية الأب كالحاق في حق الجارية لوجود

بحث
علة المعلومة
بالسنة

الذكر لا يجوز
المسألة الأولى في الكلام على ما في المتن
الولاية على الأب في حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة لن والولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية بهذه العلة وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة فيستعد الحكم إلى غير هال وجوز العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا أن الصغر علة لولاية الأب كالحاق في حق الغلام فيثبت ولاية الأب كالحاق في حق الجارية لوجود

الولاية على الأب في حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة لن والولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية بهذه العلة وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة فيستعد الحكم إلى غير هال وجوز العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا أن الصغر علة لولاية الأب كالحاق في حق الغلام فيثبت ولاية الأب كالحاق في حق الجارية لوجود

الأصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وإن
 افترقا في غير هذه العلة وحكم القياس لثاني فسادة بممانعة
 التجانس والفرق الخاص هو بيان أن تأثير الصغر في ولاية التصرف
 في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياسا القسم الثالث
 وهو القياس بعلة مستنبطة بالوأي الاجتهاد ظاهر وتحقيق
 ذلك إذا وجدنا وصفا مناسبا للحكم وهو مجال يجب قبول الحكم
 وينقضاءه بالنظر اليه وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع
 يضاف الحكم اليه للمناسبة لا الشهادة الشرح بكونه علة ونظيره
 إذا رأينا شخصا أعطى فقيرا دهرها غلب على الظن إن إعطاء للرفع
 حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب إذ عرف هذا فنقول في رأينا
 وصفا مناسبا للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع يغلب
 بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل
 عند القيام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر إذ غلب على ظنه أن
 بقر به ماء ثم يحمله التيمم وعلى هذا مسائل التيمم وحكم هذا
 القياس أن يبطل بالفرق المناسب عند وجود مناسب وسواء

بجواز العلة
 المعلومة بالرأي
 والاجتهاد

قوله وان افترقا في العلة وجب اتحادها في الحكم وإن افترقا في غير هذه العلة وحكم القياس لثاني فسادة بممانعة التجانس والفرق الخاص هو بيان أن تأثير الصغر في ولاية التصرف في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياسا القسم الثالث وهو القياس بعلة مستنبطة بالوأي الاجتهاد ظاهر وتحقيق ذلك إذا وجدنا وصفا مناسبا للحكم وهو مجال يجب قبول الحكم وينقضاءه بالنظر اليه وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع يضاف الحكم اليه للمناسبة لا الشهادة الشرح بكونه علة ونظيره إذا رأينا شخصا أعطى فقيرا دهرها غلب على الظن إن إعطاء للرفع حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب إذ عرف هذا فنقول في رأينا وصفا مناسبا للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع يغلب بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل عند القيام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر إذ غلب على ظنه أن بقر به ماء ثم يحمله التيمم وعلى هذا مسائل التيمم وحكم هذا القياس أن يبطل بالفرق المناسب عند وجود مناسب وسواء

القياس

93

الأصل الرابع

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ مُرْكَنٌ فِي بَابِ الرِّضْوَةِ فَلَيْسَ تَثْلِيثُهُ

كَالْغَسْلِ قُلْنَا لَا نَسْلِمُ أَنْ التَّثْلِيثَ مَسْنُونٌ فِي الْغَسْلِ بِلَا

اعضاء الفعل في محل المفروض ^{بسم الله} يادته على المفروض كاجالة القيام القراءة

لاستيعاب لفعل المحل فمثله نقول في باب اسر بان لا طالة مستوف

بِطَرِيقِ الْأَسْتِيعَابِ كَذَلِكَ يُقَالُ لِقَبْضٍ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

شُرْطُ كَالنَّقُودِ قُلْنَا لَا نَسْلَمُ إِلَّا التَّقَابُضَ شَرْطُ فِي بَابِ النَّقُودِ

بل بشرط تعيينها كما لا يكون بيع النسئة بالنسئة غير ان النقود

لا تعين إلا بالقبض عندنا وأما القول ^{في العلة} موجب لعله فهو تسليم ^{في التسليم} كون ^{في القول}

الوصف علةً وبياناً أن معلولها غير ادعاء المعلل أمثاله المرفق
الذي اوردته المثلث

حدَّثني ^{ابن ماجة} باب الوضوء فلا يدخل ^{المرق} تحت الغسل ^{لأن الغسل} لأن الحد لا يدخل ^{لأن الغسل}

في الحد دقلنا المرفق حد الساقط فلا يرد خل تحت حكم الساقط

لأن الحلة لا يدخل في الحد، وكذلك يقال صومهم رمضان صومهم
 في قول القول بموجب العلامة

فلا يجوز بدنه التعيين كالقضاء قلنا صوم الفري لا يجوز بدن

التعيين لا انه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال
 لحي في صوم رمضان ١٢
 الشافعي ١٢

[illegible]

بحث
القول بموجب
العلة

لا تعين إلا بالقبض عندك وأما القول بموجبه لعله فهو تسليم كون
 الوصف علة وبيان أن معلولها غير ما ادعاه المعلق أمثاله المرفق
 حديث في باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لأن الحد لا يدخل
 في الحد وقيلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط
 لأن الحد لا يدخل في الحد وكذلك يقال صوم رمضان صوم فرض
 فلا يجوز بدل التعيين كالقضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدل
 التعيين لأنه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال
 لا تعين إلا بالقبض عندك وأما القول بموجبه لعله فهو تسليم كون
 الوصف علة وبيان أن معلولها غير ما ادعاه المعلق أمثاله المرفق
 حديث في باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لأن الحد لا يدخل
 في الحد وقيلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط
 لأن الحد لا يدخل في الحد وكذلك يقال صوم رمضان صوم فرض
 فلا يجوز بدل التعيين كالقضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدل
 التعيين لأنه وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولين قال

الأصل الرابع

قلنا لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين إيمانه
 أن يطلق قياس العمل بغيره في القلب لا في العمل لا في العمل
 له كالقضاء وأما العكس فغني به أن يمتسك لسان الأصل المعلى
 على وجه يكون العمل مضطراً إلى جهة المفارقة بين الأصل والفرع
 ومثاله الحلي أعدت للإبتدائي فلا يجب فيها الزكوة كتاباً لهذا
 قلنا لو كان الحلي بمنزلة التيباب فلا يجب الزكوة في حلي الرجال كتاباً
 البذلة وأما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعدة وصف فلا يليق
 بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزوجين اختلاف الدين
 طرأ على النكاح فيفسد كما تبادا أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام
 علة لزوال الملك قلنا الإسلام عهد عاصماً للملك فلا يكون
 مؤثراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرة أنه حر قاده
 على النكاح فلا يجوز له الألفة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه
 حراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم الجواز
 وأما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية
 كالتمتع قلنا ينقص بغسل الثوب والآناء وأما المعاصرة
 فمثل ما يقال المسح كفي في الوضوء فليس تثليثه كالغسل

بحث
العكس فساد الوضع
والمنقض

قُلْنَا مَا كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا لَا يَشْتَرُهُ التَّعْيِينُ لَهُ بَعْدَ مَا تَعَيَّنَ الْيَوْمُ
لَهُ كَالْقَضَاءِ وَأَمَّا الْعَكْسُ فَعَنَى بِهِ أَنْ يَتَمَسَّكَ السَّائِلُ بِأَصْلِ الْمَعْلُومِ
عَلَى وَجْهِهٖ يَكُونُ الْمَعْلُومُ مُضْطَرًّا إِلَى وَجْهِهِ الْمَفْرَاقَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ
وَمَثَلُهُ الْحَلَّى أَعْدَاتٌ لَا يَتَبَدَّلُ فِيهَا وَاجِبٌ فِيهَا الزَّكَاةُ كَمَا يَتَبَدَّلُ فِيهَا
قُلْنَا لَوْ كَانَ الْحَلَّى بِمَنْزِلَةِ الْبَيَابِ فَلَا وَجِبَ الزَّكَاةُ فِي حَلِيِّ الرِّجَالِ كَمَا يَتَبَدَّلُ
الْبَيْزَلَةُ وَأَمَّا فُسَادُ الْوَضْعِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ لَعَلَّةٌ وَصْفًا لَا يُلِيقُ
بِذَلِكَ الْحُكْمِ مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِمْ فِي سَلَامٍ أَحَدًا لَمْ يَحْضُرْ اخْتِلَافُ الدِّينِ
طَرًّا عَلَى النِّكَاحِ فَيُقْسِدُ كَمَا تَرْتَدُّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْإِسْلَامَ
عَلَةً لَزَوَالِ الْمَلِكِ قُلْنَا لَا إِسْلَامَ مِنْهُدَا عَصَاً لِلْمَلِكِ فَلَا يَكُونُ
مُوتُهُ فِي زَوَالِ الْمَلِكِ وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ طَوْلِ الْحُرَّةِ أَنَّهُ حُرٌّ قَادِرٌ
عَلَى النِّكَاحِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِمَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ قُلْنَا وَصَفٌ كُونُهُ
حُرًّا قَادِرًا يَقْتَضِي جَوَازَ النِّكَاحِ فَلَا يَكُونُ مُوتُهُ فِي عَدَمِ الْجَسَدِ أَيْ
أَمَّا النِّقْضُ فَمِثْلُ مَا يُقَالُ الْوَضْعُ طَهَارَةٌ فَيَشْتَرُطُ لَهُ النِّيَّةُ
لِتَيَمُّمِهِ قُلْنَا يَنْقُضُ بَغْسُ الثَّوْبِ وَالْإِنَاءِ وَأَمَّا الْمَعَارَضَةُ
مِثْلُ مَا يُقَالُ الْمُسْحَرُ كُنْ فِي الْوَضْعِ فَلَيْسَ تَثْلِيثُهُ كَالْفَسْلِ
الْأَصْلُ الْمَرْبُوحُ ٩٥ الْقِيَاسُ

قُلْنَا مَا كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا لَا يَشْتَرُهُ التَّعْيِينُ لَهُ بَعْدَ مَا تَعَيَّنَ الْيَوْمُ
لَهُ كَالْقَضَاءِ وَأَمَّا الْعَكْسُ فَعَنَى بِهِ أَنْ يَتَمَسَّكَ السَّائِلُ بِأَصْلِ الْمَعْلُومِ
عَلَى وَجْهِهٖ يَكُونُ الْمَعْلُومُ مُضْطَرًّا إِلَى وَجْهِهِ الْمَفْرَاقَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ
وَمَثَلُهُ الْحَلَّى أَعْدَاتٌ لَا يَتَبَدَّلُ فِيهَا وَاجِبٌ فِيهَا الزَّكَاةُ كَمَا يَتَبَدَّلُ فِيهَا
قُلْنَا لَوْ كَانَ الْحَلَّى بِمَنْزِلَةِ الْبَيَابِ فَلَا وَجِبَ الزَّكَاةُ فِي حَلِيِّ الرِّجَالِ كَمَا يَتَبَدَّلُ
الْبَيْزَلَةُ وَأَمَّا فُسَادُ الْوَضْعِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ لَعَلَّةٌ وَصْفًا لَا يُلِيقُ
بِذَلِكَ الْحُكْمِ مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِمْ فِي سَلَامٍ أَحَدًا لَمْ يَحْضُرْ اخْتِلَافُ الدِّينِ
طَرًّا عَلَى النِّكَاحِ فَيُقْسِدُ كَمَا تَرْتَدُّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْإِسْلَامَ
عَلَةً لَزَوَالِ الْمَلِكِ قُلْنَا لَا إِسْلَامَ مِنْهُدَا عَصَاً لِلْمَلِكِ فَلَا يَكُونُ
مُوتُهُ فِي زَوَالِ الْمَلِكِ وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ طَوْلِ الْحُرَّةِ أَنَّهُ حُرٌّ قَادِرٌ
عَلَى النِّكَاحِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِمَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ قُلْنَا وَصَفٌ كُونُهُ
حُرًّا قَادِرًا يَقْتَضِي جَوَازَ النِّكَاحِ فَلَا يَكُونُ مُوتُهُ فِي عَدَمِ الْجَسَدِ أَيْ
أَمَّا النِّقْضُ فَمِثْلُ مَا يُقَالُ الْوَضْعُ طَهَارَةٌ فَيَشْتَرُطُ لَهُ النِّيَّةُ
لِتَيَمُّمِهِ قُلْنَا يَنْقُضُ بَغْسُ الثَّوْبِ وَالْإِنَاءِ وَأَمَّا الْمَعَارَضَةُ
مِثْلُ مَا يُقَالُ الْمُسْحَرُ كُنْ فِي الْوَضْعِ فَلَيْسَ تَثْلِيثُهُ كَالْفَسْلِ

قُلْنَا مَا كَانَ الصَّوْمُ فَرْضًا لَا يَشْتَرُهُ التَّعْيِينُ لَهُ بَعْدَ مَا تَعَيَّنَ الْيَوْمُ
لَهُ كَالْقَضَاءِ وَأَمَّا الْعَكْسُ فَعَنَى بِهِ أَنْ يَتَمَسَّكَ السَّائِلُ بِأَصْلِ الْمَعْلُومِ
عَلَى وَجْهِهٖ يَكُونُ الْمَعْلُومُ مُضْطَرًّا إِلَى وَجْهِهِ الْمَفْرَاقَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ
وَمَثَلُهُ الْحَلَّى أَعْدَاتٌ لَا يَتَبَدَّلُ فِيهَا وَاجِبٌ فِيهَا الزَّكَاةُ كَمَا يَتَبَدَّلُ فِيهَا
قُلْنَا لَوْ كَانَ الْحَلَّى بِمَنْزِلَةِ الْبَيَابِ فَلَا وَجِبَ الزَّكَاةُ فِي حَلِيِّ الرِّجَالِ كَمَا يَتَبَدَّلُ
الْبَيْزَلَةُ وَأَمَّا فُسَادُ الْوَضْعِ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يُجْعَلَ لَعَلَّةٌ وَصْفًا لَا يُلِيقُ
بِذَلِكَ الْحُكْمِ مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِمْ فِي سَلَامٍ أَحَدًا لَمْ يَحْضُرْ اخْتِلَافُ الدِّينِ
طَرًّا عَلَى النِّكَاحِ فَيُقْسِدُ كَمَا تَرْتَدُّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْإِسْلَامَ
عَلَةً لَزَوَالِ الْمَلِكِ قُلْنَا لَا إِسْلَامَ مِنْهُدَا عَصَاً لِلْمَلِكِ فَلَا يَكُونُ
مُوتُهُ فِي زَوَالِ الْمَلِكِ وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ طَوْلِ الْحُرَّةِ أَنَّهُ حُرٌّ قَادِرٌ
عَلَى النِّكَاحِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِمَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ قُلْنَا وَصَفٌ كُونُهُ
حُرًّا قَادِرًا يَقْتَضِي جَوَازَ النِّكَاحِ فَلَا يَكُونُ مُوتُهُ فِي عَدَمِ الْجَسَدِ أَيْ
أَمَّا النِّقْضُ فَمِثْلُ مَا يُقَالُ الْوَضْعُ طَهَارَةٌ فَيَشْتَرُطُ لَهُ النِّيَّةُ
لِتَيَمُّمِهِ قُلْنَا يَنْقُضُ بَغْسُ الثَّوْبِ وَالْإِنَاءِ وَأَمَّا الْمَعَارَضَةُ
مِثْلُ مَا يُقَالُ الْمُسْحَرُ كُنْ فِي الْوَضْعِ فَلَيْسَ تَثْلِيثُهُ كَالْفَسْلِ

[illegible]

بعد الموت فان
 قلت ما لك شايخ انتم تذكروا
 فقلت ان البين سبب الكفارة وجاز
 بينا ان بيان اسباب الشرائع
 اذكر في بيان اسباب الكفارة على
 ان البين سبب الكفارة لان اختلاف
 لما قلت لا تنافي بينهما لان
 اوجه فثبت قيل سبب مجازا يكره
 في الكتاب ببيان الكفارة فثبت
 على الكفارة في بيان البين فثبت
 الى البين في بيان الكفارة فثبت
 كذا قيل لان من شأن قوله
 يكون سببا لان يكون العلة مقتضية
 العلية ان يكون العلة مقتضية
 لوجود العلول وما يقتضيه مقتضى
 وجوب بقاء العلة والعلول والوجوب
 والوجوب وان العلة انتظام
 بالعلول ووجود العلة والوجوب
 ان العلة مقتضية للعلول يجب
 لغة ووجود العلة ووجوده لان العلة مقتضية
 العلة الاموية والكلية فثبت بكونها
 العلول **مسألة** ما علة ان يطلق
 باليونان البين والتقليد مجازا يكره
 الكفارة في اليونان سبب مجازا
 وذلك مجازا في قوله فثبت الى
 اعم من الارادة البين بامتناع
 باليونان اليه لا حقيقة حتى يبرر المنطق
 وما ذكره العنق هو اولا قالوا واد
 بالبين المنطق الى الجواب
 حسن الجواب
 اصول الشافعي

[illegible]

الأصل الرابع

98

القياس

عند تعدد الأطلاوع على حقيقة العلة يتسيرا للأمر على المكلف
ويسقط به اعتبار العلة ويبدأ الحكم على السبب ومثاله في
الشرعيات النوم الكامل فإنه لما أقيم مقام الحدث سقط
اعتبار حقيقة الحدث ويبدأ لا تنقاض على حال النوم وكذلك
الحلوة الصحيحة لما أقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة
الوطى فيبدأ بالحكم على صحة الحلوة في حق كمال المهر وتروام
العدة وكذلك السفر لما أقيم مقام المشقة في حق الرخصة
سقط اعتبار حقيقة المشقة ويبدأ بالحكم على نفس السفر حتى إن
السلطان لو طاف في أطراف مملكته يقصد به مقلد السفر كان
له الرخصة في الأقطار والقصور وقد يسمى غير السبب سببا مجازا
كاليمين يسمى سببا للكفارة وأنها ليست بسبب في الحقيقة
السبب لما في وجود المسبب اليمين ينافي وجوب الكفارة فإن الكفارة
أما تجب باليمين وبه وينتهي ليمين كذلك تعليق الحكم بالشرط
كالطهارة والعقاق يسمى سببا مجازا وإن ليس بسبب في الحقيقة
أما ثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجوب الشرط فلا يكون سببا

[illegible]

مع وجود التناهي بينهما **فصل الأحكام الشرعية تتعلق**
بأسبابها وذلك لأن الوجوب غيبٌ عتافاً فلا بد من علامة
يعرف العبد بها وجوب الحكم وبهذا الاعتبار أضيف
الأحكام إلى الأسباب فسبب وجوب الصلوة الوقت
بدليل أن الخطاب بأداء الصلوة لا يتوجه قبل دخول
الوقت وإنما يتوجه بعد دخول الوقت والخطاب مثبت
لوجوب الأداء ومعرفة للعبد سبب الوجوب قبله وهذا
كقولنا أدّ من المبيع وأدّ نفقة المنكحة ولا موجود يعرفه
العبد هنا إلا دخول الوقت فتبين أن الوجوب يثبت بدخول
الوقت ولأن الوجوب ثابت على من لا يتناوله الخطاب
كالنائم والمغمى عليه ولا وجوب قبل الوقت فكان ثابتاً بدخول
الوقت وبهذا أظهر أن الجزء الأول سبب للوجوب ثم بعد ذلك
طريقان أحدهما نقل لتبعية من الجزء الأول إلى الثاني والثاني
في الجزء الأول ثم إلى الثالث والرابع إلى أن ينتهي إلى آخر الوقت
فيتقرر الوجوب حينئذ ويعتبر حال العبد في ذلك الجزء ويعتبر صفة

بحث
تعلق
الأحكام
الشرعية
بأسبابها

قوله لا بد من علامة
يعرف العبد بها
الأحكام الشرعية
تعلق بأسبابها
الوجوب غيب
عتافاً فلا بد
من علامة
يعرف العبد
بها وجوب
الحكم وبهذا
الاعتبار
أضيف
الأحكام
إلى الأسباب
فسبب وجوب
الصلوة الوقت
بدليل أن
الخطاب بأداء
الصلوة لا يتوجه
قبل دخول
الوقت وإنما
يتوجه بعد
دخول الوقت
والخطاب مثبت
لوجوب الأداء
ومعرفة للعبد
سبب الوجوب
قبله وهذا
كقولنا أدّ من
المبيع وأدّ نفقة
المنكحة ولا موجود
يعرفه العبد
هنا إلا دخول
الوقت فتبين
أن الوجوب يثبت
بدخول الوقت
ولأن الوجوب
ثابت على من
لا يتناوله
الخطاب كالنائم
والمغمى عليه
ولا وجوب قبل
الوقت فكان
ثابتاً بدخول
الوقت وبهذا
أظهر أن الجزء
الأول سبب للوجوب
ثم بعد ذلك
طريقان أحدهما
نقل لتبعية من
الجزء الأول إلى
الثاني والثاني
في الجزء الأول
ثم إلى الثالث
والرابع إلى أن
ينتهي إلى آخر
الوقت فيتقرر
الوجوب حينئذ
ويعتبر حال العبد
في ذلك الجزء
ويعتبر صفة

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

الأصل الرابع

١٠١

القياس

كما في صلاة العصر فان آخر الوقت وقت اجزاء الشمس الوقت
عنده فاسد فتقرر ان الوظيفة بصفة نقصان لهذا وجوب
القول بالجزاء عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني ان
يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سبباً لا على طريق الانتقال
فان القول به قول باطل السببية الثابتة بالشروع ولا يلزم
على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما اثبت عين
ما اثبتته الجزء الاول فكان هذا من باب توافر لعل اكثر
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصور شهود
الشهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهر اضافة الصوم اليه
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النامي حقيقة او حكماً
وباعتبار وجوب السبب جاز التجليل في باب الاداء وسبب
وجوب الحج البيت لا ضافته الى البيت وعدم تكرار الوظيفة
في العمر على هذا لو حج قبل وجود الاستطاعة ينوب ذلك
عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء الزكاة
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

يجت تعلق
الاحكام الشرعية
باسبابها

اصول الشاشي
الموسس الحافظ
محمد بن عبد الله
الكنتوي القرطبي

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

قوله كما في صلاة العصر ان لو كان ذلك الوقت في وقت الصلاة...

[illegible]

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

الأصل الرابع ١٠٣ القياس

هَذَا كَالنَّصَابِ فِي تَنَاءِ الْحَوْلِ وَأَمْتِنَاغِ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ عَنْ الشَّهَادَةِ
وَرَدُّ شَطْرِ الْعَقْدِ وَمِثَالُ الثَّالِثِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْحَيَاةِ وَبَقَاءِ الْوَقْتِ
فِي حَقِّ صَاحِبِ الْعَذْرِ مِثَالُ الْمَرْبِ خِيَارُ الْبُلُوغِ وَالْعَقْدُ وَالْمَرْوِيَّةُ
وَعَدَمُ الْكِفَاءَةِ وَالْأَنْدَالُ فِي بَابِ الْجَرَاحَاتِ عَلَى هَذَا أَصْل
وَهَذَا عَلَى عِتَابِ جَوَازِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ
مَنْ لَا يَقُولُ بِجَوَازِ تَخْصِصِ الْعِلَّةِ فَالْمَانِعُ عِنْدَ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ
مَانِعٌ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْعِلَّةِ وَمَانِعٌ يَمْنَعُ تِمَامَهَا وَمَانِعٌ يَمْنَعُ
دَوَامَ الْحُكْمِ وَأَمَّا عِنْدَ تِمَامِ الْعِلَّةِ فَيَنْبَغُ الْحُكْمُ بِحَالَةٍ وَعَلَى
هَذَا كُلِّ مَا جَعَلَهُ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ مَانِعًا لثُبُوتِ الْحُكْمِ جَعَلَهُ
الْفَرِيقُ الثَّانِي مَانِعًا لِتِمَامِ الْعِلَّةِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ يَدُرُّ الْكَلَامُ
بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فَفَصْلُ الْفَرْضِ لَعْنَةُ هُوَ التَّقْدِيرُ وَمَقَرُّ ضَائِقِ
الشَّرْعِ مَقْدَرَاتُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الْكَرِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ وَفِي
الشَّرْعِ مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ لَا شَبْهَةَ فِيهِ وَحُكْمُهُ لَزُومُ الْعَلَلِ بِهِ
وَالْإِعْتِقَادُ بِهِ وَالْوَجُوبُ هُوَ السَّقُوطُ يَعْنِي مَا يَسْقُطُ عَلَى الْعَبْدِ
بِإِخْتِيَارِهِ مِنْهُ وَقِيلَ هُوَ مِنَ الْوَجِبَةِ وَهُوَ لَا ضَرْبَ مِمَّا يَلِجُ

بحث بيان
معنى الفرض لغة
وشعرا

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة
قوله من النصاب على وجه الزكاة

الأصل الرابع

بحث
الرخصة لغة
وشرعاً

[illegible]

[illegible]

ملحة المباحث أصول الشاشي مع حاشيته احسن الحواشي

مضمون	٢٩	مضمون	٥٦	مضمون	٨١	مضمون	٨٥
في ترجمة المحشى	٢٩	عبارة النص واشارته	٥٦	كون نمر للتراخي	٨١	القياس	٨٥
كون اصول الفقه اربعة	٣٠	كون دلالة النص على الحكم	٥٧	وضع بل لتدراك الغلط	٨٥	كون شرط القياس خمسة	٨٥
العام والخاص	٣٢	المقتضى	٥٨	كون مكن للاستدلال	٨٥	تعريف القياس الشرعى	٨٥
تقسيم العام الى القسمين	٣٢	كون القبول كذا في باب البيع	٥٩	كون اول احدى المذكورين	٨٨	العلة المعلومية بالكتابة	٨٨
عموم كلمة ما	٣٣	الامر	٦٠	كون او بمعنى حتى	٩٠	العلة المستفيدة بالاجماع	٩٠
العام المخصوص من البعض	٣٣	تحقيق موجب الامر	٦١	افادة حتى معنى للغاية	٩١	العلة المعلومية بالرأى	٩١
الطلق اذا مكن العمل به	٣٥	في ان الامر لا يقتضئ التكرار	٦٢	وضع الى الانتهاء للغاية	٩٢	توجه الاسئلة على القياس	٩٢
جواز التوضي بماء الزعفران	٣٦	تكرار العبادات بتكرار سببها	٦٣	كون على الالتزام وفي اللطوف	٩٣	انقول بسبب العلة	٩٣
المشترك والمؤول	٣٧	المطلق والمقيد	٦٤	وضع الباء للالصاق	٩٣	القلب	٩٣
الحقيقة والجان	٣٩	احد نوعي المامو به	٦٤	بيان التقرير في التفسير	٩٥	العكس فسا الى وضع النقص	٩٥
تقسيم الحقيقة الى ثلاثة اقسام	٤٠	كون المامو به في حق الحسنين	٦٨	بيان التفسير	٩٦	الفرق بين السبب والعلة	٩٦
كون الجواز خلقا عن الحقيقة	٤١	كون الواجب بالامر نوعين	٦٩	كون الاستثناء من بيان التغير	٩٦	كون السبب تارة بمعنى العلة	٩٦
تعريف طريق الاستعارة	٤٢	الاداء القاصر	٧١	بيان الضرورة والحال	٩٩	تعلق الاحكام بالسبب	٩٩
تفريع الاحكام على تسمى استعارة	٤٣	القضاء ونوعه	٧٢	بيان العطف	١٠٢	كون الواجبات اربعة	١٠٢
الصريح والكنية	٤٤	النبى	٧٣	السنة	١٠٣	بيان معجز الغرض	١٠٣
النظام النص المفسر للحكم	٤٤	النبى عن الافعال الحسية	٧٤	اجاب المتواتر العلم القطع	١٠٣	بيان العزيمة	١٠٣
وجوب العمل بحكم الظاهر النص	٤٥	طريق معرفة المباد بالنص	٧٥	تفسير الماردى	١٠٥	بيان الرخصة	١٠٥
ترجيح المفسر على النص	٥٠	امثلة معرفة المباد بالنص	٧٦	شرط العمل بجبر الواحد	١٠٦	ان لا يحتاج بلا دليل انواع	١٠٦
تحقيق المشكل والمجمل	٥١	كون القى ناقضا للوضوء	٧٧	ترك العمل بجبر الواحد	١٠٦	ان العذر لا خمس فيه	١٠٦
ما يترك به الحقيقة	٥٢	التسكات الضعيفة	٧٨	الاجماع	١٠٦		١٠٦
ترك الحقيقة بدالة في آخر	٥٣	حروف المعاني	٧٩	كون الاجماع على اربعة قسم	١٠٦		١٠٦
ترك الحقيقة بدالة من قبل آخر	٥٣	نحو الجمع للفاء للتعقيب	٨٠	عدم القائل بالفصل	١٠٦		١٠٦
ترك الحقيقة بدالة محل الكلام	٥٥	استعمال الفاء لبيان العلة	٨١	بيان الواجب على المجتهد	١٠٦		١٠٦

توفره
الكتاب